العدوان في أرقام

تقرير يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم والممتلكات العامة خلال عدوان قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة من ١٠ إلى ٢١ أيار/ مايو ٢٠٢١

الرقم الدوليّ المعياريّ للكتاب «ردمك»: ٩٧٨-٩٩٥٠-٣٢٧-٨٧-٠

تصميم ومونتاج: حمزة ددو

الناشر: مركز الميزان لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والحق

تعمل مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية: مركز الميزان لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والحق، وتقوم بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ورصدها وتوثيقها بغض النظر عن هوية الجاني. وقد قدمت المؤسسات في السابق وثائق وأدلة مستفيضة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

حقوق الطبع محفوظة

« كانون الثاني ٢٠٢٢»

يمكن استخدام أي اقتباس يصل إلى ٥٠٠ كلمة دون إذن، بشرط ذكر الإسناد الكامل. لا يجوز إعادة إنتاج الاقتباسات الأطول من الحد الأقصى المذكور أو اقتباس فصول أو مباحث بكاملها أو نقلها من هذه الدراسة بأي شكل أو بأي وسيلة كانت، سواء إلكترونية أو آلية أو تصويرًا أو تسجيلًا أو غيره، أو تخزينها في أي نظام استرجاع من أي نوع، دون إذن خطي صريح من الناشر.

المحتويات

مقدمة ٤

منهجية عمليات الرصد والتوثيق ٦

قائمة المصطلحات ٩

إحصاءات حول حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالسكان وممتلكاتهم والمنشآت المدنية الأخرى خلال العملية العسكرية (حارس الأسوار) ١٣

القتلى ١٣

الجرحى من الأطفال والنساء ٢١

الوحدات السكنية المتضررة ٢٤

الأراضي الزراعية ٢٥

مزارع الطيور والحيوانات ٢٧

آبار المياه ٢٨

مركبات ٢٩

المنشآت الصناعية ٢٩

المنشآت التجارية ٣١

المنشآت العامة ٣٢

الخاتمة ٣٣

الدخان والنيران يتصاعدان جراء غارة على أحد المباني في غزة صباح يوم ١٢ أيار ٢٠٢١. (علي جاد الله/ الأناضول)

مقدمة

شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجوماً حربياً واسع النطاق مساء الاثنين ١٠ أيار/ مايو ٢٠٢١، وشرعت في غارات جوية مكثفة على مناطق مختلفة من قطاع غزة. وبعد بدء الهجوم أعلنت قوات الاحتلال عن شروعها في عملية عسكرية على قطاع غزة، أطلقت اسم (حارس الأسوار)، وأنها مستمرة في عملياتها الحربية تجاه قطاع غزة.

وبالتزامن مع هجماتها الحربية المتصاعدة، أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في اليوم الأول للعدوان معابر قطاع غزة أمام حركة البضائع والمسافرين/ات، وأغلقت البحر في وجه الصيادين. وواصلت تصعيد هجماتها مستهدفة مدنيين وأعيان مدنية، حيث استهدفت منازل سكنية وأراض زراعية ومواقع أمنية ومقرات حكومية، وطالت الهجمات منشآت إعلامية واقتصادية، وألحقت أضراراً كبيرة في البنية التحتية. وهو ما هدد بكارثة إنسانية حقيقية، لاسيما وأن القطاع يعاني من تدهور متسارع في الأوضاع الإنسانية، مع استمرار حصار غزة وتداعياته الكارثية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية، خصوصاً خدمات الرعاية الصحية والمياه والكهرباء والصرف الصحي.

وتميزت الهجمات الحربية بكثافتها واستخدام صواريخ وقنابل ذات قدرات تدميرية هائلة بحيث تسببت في انهيار بنايات سكنية على رؤوس ساكنيها. وشاركت مدفعية الميدان على امتداد السياج الفاصل في قصف عشوائي وعنيف للمناطق السكنية المكتظة بالسكان على امتداد الجهة الشرقية والشمالية من قطاع غزة. كما شاركت البوارج الحربية بالقصف المدفعي الذي طال المناطق الساحلية على امتداد شواطئ قطاع غزة.

كما استهدفت قوات الاحتلال الأبراج السكنية، والمنشآت الصناعية والتجارية، والمرافق الحكومية، ومزارع الدواجن والحيوانات، والأراضي الزراعية والبنية التحتية، ودمرت شبكات توزيع الكهرباء، وشبكات المياه والصرف الصحي،

واستمرت في إغلاق المعابر، ومنعت دخول الغذاء والدواء، وخلقت واقعاً كارثياً تضاعفت فيه معاناة السكان.

وفي حين يعاني سكان قطاع غزة من تفشي متصاعد لفايروس كورونا، شكل الإغلاق والهجمات المتصاعدة تحدٍ غير مسبوق، في ظل الارتفاع المتصاعد لأعداد الشهداء والمصابين، وحاجة المئات من مصابي كورونا للعلاج في المستشفيات، ومعاناة القطاع الصحي من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية.

وشكل إغلاق المعابر، لا سيما حاجز بيت حانون (إيرز)، تحدٍ أمام حصول المئات من مرضى الأورام وغيرها من الأمراض الخطيرة، التي لا يستطيع الجهاز الصحي في قطاع غزة التعامل معها، على العلاج الملائم والوصول إلى المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، ما شكل خطراً محدقاً وتهديداً جدياً على حياتهم. وقد شهدت فترة العدوان وفاة مريضين اثنين من الأطفال جراء إغلاق قوات الاحتلال للمعابر.

وتوقفت الهجمات الحربية عند الساعة ٢:٠٠ من فجر يوم الجمعة الموافق ٢٠٢١/٥/٢١، وتوقفت معها أعمال القتل والتدمير التي مارستها قوات الاحتلال على نطاق واسع. وتصدر المشهد بعد وقف العدوان مظاهر الخراب والدمار التي طالت مختلف القطاعات لاسيما مظاهر المنازل والشوارع والبنى التحتية المدمرة، وعشرات الأبنية والمقرات الحكومية والمصارف والمساجد والمدارس، وشبكات توصيل التيار الكهربائي الهوائية والأرضية وشبكات توصيل المياه والصرف الصحي، وتخريب واسع النطاق لآلاف الأمتار المربعة من الطرق المرصوفة، وانتشار بيوت العزاء.

يجدر التأكيد على أن قوات الاحتلال الإسرائيلي هي القوة القائمة بالاحتلال وأن الأرض الفلسطينية هي أرض محتلة، بما في ذلك قطاع غزة. وجاء الهجوم الحربي الإسرائيلي واسع النطاق الذي يغطيه هذا التقرير في ظل استمرار الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠، وشددته في أواخر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧. ويشكل حصار قطاع غزة عقاباً جماعياً يمس بشكل جوهري بمجمل حقوق الإنسان بالنسبة لسكانه، كما يشكل مساساً بقواعد القانون الدولي التي تحظر العقاب الجماعي. وتسبب الحصار في تدهور الخدمات الأساسية، لاسيما خدمات الرعاية الصحية، وأضعف من قدرة المستشفيات والطواقم الطبية على العمل في ظل نقص الأدوية والمعدات والمستهلكات الطبية، الأمر الذي ضاعف من معاناة قطاع الصحة خلال الهجوم الحربي الأخير على قطاع غزة.

يقدم هذا التقرير حصيلة إحصائية لمجمل المعلومات التي رصدتها ووثقتها منظمات حقوق الإنسان، حول ضحايا العمليات الحربية والخسائر المادية التي لحقت بالأعيان المدنية ولاسيما المنازل والبنايات السكنية وغيرها من المنشآت والممتلكات المدنية الأخرى، بما في ذلك المنشآت التعليمية والصحية والصناعية والتجارية والمركبات والأراضي الزراعية. ويهدف هذا التقرير إلى نشر حقائق حول آثار الهجوم الحربي الإسرائيلي واسع النطاق وغير المسبوق في قسوته ودمويته.

الدخان يتصاعد بعد غارة جوية إسرائيلية على غزة بالقرب من حديقة برشلونة والعديد من المقرات الحكومية، في واحدة من أكبر الضربات الجوية على القطاع. ١٢ ايار ٢٠٢١ - (مجدي فتحي - نور فوتو / جتي امجز)

منهجية عمليات الرصد والتوثيق

تشكل المعلومات التي يعرضها هذا التقرير خلاصة لحملة رصد وتوثيق أطلقتها ثلاث مؤسسات حقوق إنسان، هي: مؤسسة الحق (القانون من أجل الإنسان)، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان. وتعمل المؤسسات الثلاث منذ سنوات طويلة وتشكل نشاطات المراقبة وجمع المعلومات (الرصد) وتوثيقها وإجراء التحقيقات جزءاً أصيلاً من عملها، كما سبق لها أن تعاونت مع كل لجان التحقيق التي شكلت للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتمتلك المؤسسات فريقاً مدرباً يتمتع بخبرة طويلة في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، سواء تلك التي ترتكبها سلطات الاحتلال أو السلطة الوطنية الفلسطينية. ويمكن استعراض منهجية جمع المعلومات والحصول عليها من الناحيتين الكيفية والكمية على النحو الآتي:

- عملت طواقم المؤسسات الثلاث الميدانية على مدار الساعة، منذ اللحظة الأولى للعدوان، على رصد الانتهاكات الجسيمة التي اقترفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي. وكان باحثو المؤسسات الثلاثة الأساسيون **وهم ١٢ باحثاً/ة ميدانياً/ة** (خمسة يتبعون للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان وخمسة يتبعون لمركز الميزان لحقوق الإنسان، واثنان يتبعان لمؤسسة الحق) جابوا المناطق التي كانت محلاً لهجمات حربية، وتحققوا من الآثار التي خلفها القصف وعاينوا مخلفات القذائف والصواريخ في كل الأماكن التي كان متاحاً الوصول إليها في ظل الخطر الشديد المحدق بعملهم/ن. وسعوا دائماً إلى لقاء الضحايا وشهود العيان وجمعوا معلومات منهم. كما عمل الباحثون/ات على لقاء الضحايا ومن يرافقونهم/ن في سيارات الإسعاف عند وصولهم إلى أقسام الإسعاف والطوارئ في المستشفيات للتعرف على مجريات ووقائع الهجمات التي تسببت في سقوط قتلى وجرحى. كما استعانت المنظمات

الثلاث **بمتطوعين/ات** مدربين/ات لمراقبة وصول الجرحى والقتلى إلى المستشفيات في مدن القطاع كافة، وتبادلوا المعلومات فيما بينهم فيما يتعلق بتحويل الحالات الحرجة من مستشفى إلى آخر سواء داخل المنطقة نفسها أو في مناطق أخرى من قطاع غزة للتأكد من عدم احتساب الحالة الواحدة أكثر من مرة.

- وفي أعقاب وقف العدوان، جندت المنظمات الثلاث باحثين/ات ميدانيين متطوعين، بالإضافة إلى الباحثين/ات الأساسيين، لإجراء مسح ميداني شامل، وتم توزيعهم جغرافيا على مناطق القطاع وفقاً لحاجة كل منطقة، وحجم الدمار والخراب الذي لحق بها، من أجل التحقيق والتحقق من المعلومات وعدم الاكتفاء برواية الضحايا كونهم أصحاب مصلحة.
- استعان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **بـ ١٣ متطوعاً/ة ميدانياً**، عملوا لمدة شهرين متواصلين، واستعان مركز الميزان ومؤسسة الحق سوياً **بـ ٢٠ متطوعاً/ة ميدانياً بالإضافة إلى ٣ محامين**، عملوا لمدة ثلاثة أشهر. وتلقى الباحثون/ات المتطوعون/ات الجدد تدريبًا مكثفًا شمل استعراض استمارات جمع البيانات وتوضيح مصطلحاتها، ومنهجية البحث الميداني واستخدام أدوات جمع البيانات، وآلية نشرهم/ن في الميدان لإجراء مسح شامل في قطاع غزة.

جهزت المؤسسات الثلاث آلاف النسخ من نماذج استماراتها المختلفة، التي تستخدم لجمع بيانات عن الانتهاكات والأضرار الناجمة عنها على النحو الآتي: انتهاك الحق في الحياة (قتيل، مصاب)، تدمير منزل، تجريف أرض زراعية، وتدمير مزروعات، ومزارع دواجن، وأبقار.. الخ، تدمير منشأة تجارية، تدمير منشأة صناعية، تدمير منشأة عامة وتشمل أنواع المنشآت (حكومية وغير حكومية وطبيعة عملها تعليمية، صحية ...الخ)، تدمير مركبات، معتقلين. وتتألف الاستمارة الواحدة من مجموعة كبيرة من الأسئلة التي تعتمد بنسبة (٩٥٪) منها على الأسئلة المغلقة فيما تقتصر الأسئلة المفتوحة على أسماء الضحايا والمتضررين والملاحظات وروايات الأحداث فقط، الأمر الذي يسهل الحصول على بيانات كمية ونوعية.

- انطلقت عمليات المسح الميداني بشكل فعلي في مناطق قطاع غزة كافة، أي قبيل توقف العدوان، للقيام بمسح شامل للمناطق التي تعرضت لهجمات والتحقق من الضحايا والأضرار التي لحقت بالمنازل السكنية والممتلكات الخاصة والمنشآت الخاصة والعامة، وبالاستناد إلى ما كان يتابعه الباحثون أولاً بأول في عمليات الرصد الأولي خلال العدوان. والجدير ذكره أن عمليات المسح الميداني جرت بشكل منفصل في المؤسسات تحت إشراف باحثي/ات المنظمات الثلاث الميدانيين، والذين لديهم سنوات من الخبرة ودراية واسعة في المناطق الجغرافية وطبيعة السكان، الذين قادوا بدورهم في الميدان، ووزعوا الباحثين/ات الجدد وأشرفوا عليهم. وتولى هؤلاء الباحثون/ات تدقيق الاستمارات يومياً قبيل إرسالها للإدخال على قواعد البيانات الخاصة بكل مؤسسة.
- عمل الباحثون/ت المتطوعون على تعبئة الاستمارات المتخصصة كما ورد ذكره أعلاه، حيث سلمت المؤسسات الثلاث استماراتها الخاصة لمتطوعيها/اتها لتعبئتها وبذلك تكون عمليات جمع المعلومات وفقاً لمنهجية موحدة. وخصصت المؤسسات مجموعة من الباحثين/ات والمحامين المدربين في كل منطقة يأخذون الإفادات المشفوعة بالقسم بالنظر لخبرتهم الطويلة في هذا النوع من العمل واحتكاكهم الدائم مع لجان التحقيق. وتركز عمل الباحثين/ات الميدانيين الأساسين في المؤسسات الثلاث على توثيق الانتهاكات بإعداد التقارير المعمقة وأخذ الإفادات من الضحايا وذويهم، وتوجيه المتطوعين والتأكد من إنجازهم المطلوب وفق المعايير المهنية.

- استندت عملية جمع المعلومات تعبئة استمارات جمع المعلومات المعدة مسبقاً من خلال المقابلة الشخصية مع الضحايا أو أقاربهم من الدرجة الأولى، وكان يجري التحقق من كل حدث وضحاياه من شهود العيان. كما لجأ الباحثون/ات في مرات عديدة إلى مقابلة المسعفين وطواقم الدفاع المدني لسؤالهم حول ملاحظاتهم الأولية لدى زيارتهم المكان لإخلاء جرحى وقتلى أو إطفاء حرائق. كما أن تسجيل بيانات الضحايا استند إلى الأوراق الثبوتية الرسمية كبطاقات تعريف الشخصية وشهادات الميلاد وشهادات الوفاة والتقارير الطبية. وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالمنازل السكنية والممتلكات الخاصة الأخرى كان يتطلب من الضحايا تقديم الأوراق الثبوتية التي تثبت ملكيتهم للعقار أو أي ممتلكات أخرى. وعلى سبيل المثال شكلت وثائق الملكية أساساً لتوثيق المنازل السكنية والممتلكات المدنية الخاصة. وبعد الانتهاء من العمليات الميدانية جرى توزيع استمارات القتلى مرة أخرى على الباحثين لإجراء تحقيق وتقاطع للمعلومات من أكثر من طرف قبل اعتماد الروايات النهائية لظروف القتل.
- خضعت الاستمارات والبيانات التي جمعها الباحثون/ات إلى عملية التدقيق الأولية والتأكد من شمول كل المناطق المستهدفة في الهجمات الحربية الإسرائيلية. فقد تم تجميع الاستمارات المدخلة يوميا ووضعها في ملفات، تفرز ملفات كل مؤسسة على حدة، لتحال إلى موظفين/ات مخصصين/ات للمراجعة والتدقيق، ويقومون بعملية مطابقة بين البيانات الموجودة على قاعدة البيانات مع البيانات التي تتضمنها كل استمارة، للتحقق من إدخال كافة الاستمارات، ومن عدم وجود نقص أو أخطاء. وفي حالة وجود أخطاء يتم وضع إشارة على الاستمارة لتوضيح الخطأ، ومن ثم تجري مراجعتها من قبل الباحثين/ات الميدانيين، لتعاد مرة أخرى ويتم تصحيح المعلومات على قاعدة البيانات لتدخل الاستمارة بعد ذلك إلى الأرشيف الورقي.
- يتضح من الوصف السابق أن عمليات الإدخال انطوت على تدقيق كامل للاستمارات، وفق معايير كل مؤسسة، حيث يمكن تحديد أي استمارة يشوبها نقص أو خطأ وتوضع إشارة على أي حقل (سؤال) فارغ وتوضع الاستمارة في ملف مرجع لاستكمال بياناتها الناقصة وإعادة إدخال البيانات من جديد.
- ولغرض سرعة الإنجاز في إدخال البيانات على نظام قواعد البيانات، جند المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **مختصًا إضافياً**، وكذلك استعان مركز الميزان لحقوق الإنسان **ومؤسسة الحق بـ ثلاث مختصات** إضافيات لتبدأ بعد ذلك عملية إدخال الاستمارات الخاصة إلى نظام البيانات الإلكتروني المحوسب (الداتا) في كل مؤسسة.
- جرى الاتفاق بين المؤسسات الثلاث على إخضاع جميع البيانات التي جمعتها الطواقم الميدانية بشكل منفصل، للتدقيق والمقارنة سوياً، لضمان فعالية عمليات التحقق وكشف التكرار، وأي بيانات قد تنقص هنا أو هناك.
- عقدت عدة اجتماعات لمراجعة كل مخرجات المسح الميداني، والبيانات المجموعة حول حصيلة الضحايا والأضرار، ومقارنة ما جمعته الطواقم الميدانية كل على حدة في المؤسسات، وصولاً إلى الاتفاق على معطيات مشتركة كانت نتاج عملية طويلة من العمل والتدقيق. تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالإحصاءات الكمية، كان هامش خطأ لا يتجاوز ٥٪ كنقص في بعض الحقول الثانوية في استمارات جمع معلومات حول المساكن والمنشآت الأخرى، كعدد الأسر، أو عدد العاملين في المنشأة قبيل تدميرها، ومعلومات حول الإعالة والمشاركة في الإعالة، وهي لا تؤثر بحال من الأحوال على القيم الأساسية والأرقام الشاملة.
- وكانت محصلة كل هذه العمليات من المراجعة والتدقيق الخروج ببيانات مشتركة وأرقام موحدة ودقيقة، وهي ما سيتم عرضه في هذا التقرير الإحصائي.

فلسطينيتان تتفقدان الأضرار داخل شقة في مبنى تضرر بشدة في مدينة غزة صباح يوم، ١٢ أيار ٢٠٢١. (محمد عابد/ فرانس برس)

قائمة المصطلحات

الطفل:

يستند تعريف الطفل وتمييزه عن غيره من الأشخاص إلى تعريف اتفاقية حقوق الطفل للعام ١٩٨٩، وهو يشمل كل شخص لم يكمل الثامنة عشر من عمره، وجرى استثناء الأجنة لصعوبة حصر ورصد الحالات التي تعرضت لإجهاض وعمر الجنين وما إلى ذلك. وعليه فإن كل شخص قُتل قبل أن يكمل (١٨) عاماً من عمره ولو بيوم واحد أدرج تحت قائمة الأطفال، وهي تشمل هذه الفئة العمرية من الجنسين.

الأنثى:

المقصود هنا الإناث باعتبار الجنس ودون اعتبار للعمر، أي أن الشهيدات من الإناث تشمل النساء والإناث من الأطفال، وهذا ينطبق على كل استخدام لمصطلح إناث.

المرأة (النساء):

هي كل أنثى تجاوزت الثامنة عشر من العمر دون اعتبار للحالة الزواجية، أي أن هذه الفئة تشمل المتزوجات وغير المتزوجات من النساء، ولكنها لا تشمل الإناث من الأطفال.

المدني:

هو كل شخص لا يشارك بشكل فعال في الأعمال القتالية، سواء بالمواجهة المباشرة أو التدريب أو جمع المعلومات أو القيام بالدعم اللوجستي، وتشمل هذه الفئة أولئك الأشخاص الذين لهم انتماء سياسي ولكن أدوارهم تنحصر في النشاطات غير القتالية، ولم يثبت أو يثور شك حول مشاركتهم بأي شكل من الأشكال في دعم المجهود العسكري.

المقاوم/المقاتل:

اعتمد التقرير على تصنيف المقاوم/ المقاتل على أنه كل شخص قتل وكان مشاركاً مشاركة فعالة في الأعمال القتالية الرئيسية أو الثانوية مع مجموعات المقاومة الفلسطينية سواءً في مواجهات مباشرة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي أو في ظروف أخرى. كما أضيف إلى هذه الفئة كل الأشخاص الذين استهدفتهم قوات الاحتلال بالاغتيال، حتى وإن كانوا بعيدين عن ساحة المواجهة ومعروفين بانتمائهم لمجموعات مقاومة ويشاركون في الأعمال القتالية بشكل مستمر أو متقطع، حتى وإن لم يكونوا كذلك في اللحظة التي استهدفوا فيها. وتشمل هذه الفئة الفرعية جميع الأشخاص الذين كانوا مستهدفين بالقتل من قبل قوات الاحتلال في عمليات الاغتيال، ولا تشمل الأشخاص الذين قتلوا بسبب هذه العمليات وتصادف وجودهم في المكان الذي حدث فيه الهجوم. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات البحث على الانترنت أشارت إلى أن عدد ممن قتلوا في ظروف مدنية جرى نعيهم من قبل أجنحة عسكرية وأشار النعي إلى كونهم جزءاً من الجناح المسلح، وبعضهم عثر على وصايا منشورة على مواقع فصائل مسلحة. وعليه قررت الحملة إدراجهم تحت عنوان مقاومين، وتظهر الرسوم البيانية الواردة في التقرير عدداً ممن قتلوا في ظروف مدنية من بين المقاومين.

الاعدام خارج نطاق القانون (اغتيال)[1]:

يستند تصنيف حالات الأشخاص الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال على أنها إعدام خارج نطاق القانون (اغتيال) في كل حالة تعلن قوات الاحتلال أنها استهدفت هذا الشخص وخططت ودبرت ونفذت عملية القتل خارج نطاق القانون، وهذا يختلف عن عمليات القتل التي تسمى قتل الصدفة والتي تنفذها عادة الطائرات بدون طيار، التي ترصد نشاطاً عسكرياً فتلاحق المشاركين فيه دون أن يكونوا معروفين أو مطلوبين مسبقاً لقوات الاحتلال، وفي هذه الحالة يصنف ضحايا قتل الصدفة على أنهم مشاركين في العمل العسكري.

تواجد في مكان قتل خارج نطاق القانون (اغتيال):

الضحايا الذين سقطوا في عمليات قتل خارج نطاق القانون (اغتيال) استهدفت قتل أشخاص آخرين، سواء من السكان القريبين من تنفيذ الجريمة، أو من تصادف مرورهم بالمكان، أو من يرافقون أو يتواجدون مع الشخص المستهدف، وفي حال كان المرافقون من أفراد المجموعات المسلحة (المقاومة) يصنفون على أنهم مقاومة وتواجد في مكان نفذت فيه جريمة قتل خارج نطاق القانون.

تهجير قسري:

المقصود هو كل الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة منازلهم بسبب حالة الخوف والترويع الناجمة عن الخطر الشديد جراء القصف الذي استهدفها أو استهدف محيطها، بما في ذلك الذين قتلوا بينما كانوا يحاولون الهروب من مناطقهم السكنية التي كانت عرضة للقصف إلى خارجها.

عابر سبيل:

هو كل شخص قتل نتيجة تصادف تواجده أو مروره بشكل مؤقت في مكان استهدف بعمل عسكري لقوات الاحتلال، وهذا لا ينطبق على الأشخاص الذين قتلوا في منازلهم او أماكن عملهم، أو خلال أعمال مقاومة.

---

١ سيستخدم التقرير في جداوله الإحصائية مصطلح الاغتيال لغرض الإيجاز وسهولة إعداد الجدول لأن استخدام المصطلح القانوني (عمليات القتل خارج نطاق القانون) قد لا يكون متاحاً من ناحية المساحة الكافية في الجدول.

أثناء العمل:

لتوضيح أسباب تواجد الضحايا في مكان القصف هناك عدة أسباب كأن يكون داخل منزله أو في محيطه أو تصادف مروره في المكان، أو أن الأشخاص قتلوا أثناء مزاولة أعمالهم الروتينية كالمزارعين وعمال مزارع الطيور والحيوانات، وأصحاب المحلات التجارية والموظفين في الجهات الحكومية وغير الحكومية.

نوع التجمع:

يقسم هذا التصنيف الضحايا وفقاً لتصنيف منطقة السكن وبغض النظر عن حالة اللجوء، فقد يكون التجمع ريف أو حضر ويسكنه لاجئ والعكس.

حالة اللجوء:

توضح إذا ما كان الضحايا من اللاجئين أو المواطنين (السكان الأصليين) في مناطق قطاع غزة المختلفة، واللاجئ هنا كل من هجرت عائلته من بلدتها الأصلية عام ١٩٤٨ ولجأت إلى قطاع غزة، حتى من كان منهم من مواليد مناطق القطاع فإن تصنيفه يبقى لاجئاً.

منزل سكني:

المقصود بالمنزل السكني هو مأوى له جدران وسقف وأرضية، ويتوفر له مطبخ وحمام وهو مرتبط بالخدمات الأساسية كخدمة توصيل المياه والتيار الكهربائي، هذا بشكل عام. ويراعي التقرير معياراً أساسياً هو ملكية المسكن، فعلى سبيل المثال يعتمد التسجيل على ملكية العقار وتخصيصه، فالمسكن المكون من أكثر من طبقة ومملوك لشخص وليس له سوى اشتراك كهرباء ومياه واحد، ولا يتم تخصيص أي من الوحدات السكنية (الشقق) لشخص آخر سواء ملكية أو إيجار يحسب منزل سكني واحد. وخلافاً لذلك تحتسب شقة في بناية ومملوكة لشخص وله اشتراك مستقل في خدمات المياه والكهرباء على أنها منزل. وتحتسب البنايات السكنية مثل الفيلا أو البيت الريفي أو المنزل الأرضي في الريف أو المخيم كمنزل سكني. وهذا راجع لطبيعة عمل المؤسسات الحقوقية الثلاث المشاركة في الحملة والتي تتطلب طبيعة عملها في إثبات الضرر إثبات ملكية العقار المتضرر أو أي ممتلكات مدنية أخرى كالمركبات وما شابه. وفي السياق نفسه، ولغرض توضيح حجم الأضرار بشكل عام يأتي التقرير على ذكر أعداد الوحدات السكنية، حتى إذا كان مالك المنزل المكون من أكثر من وحدة سكنية شخصاً واحداً، وذلك لاحتساب عدد الأسر وأفرادها الذين كانوا ينتفعون من الوحدة، ونتيجة الاعتداء فقدوا مسكنهم.

الضرر الكلي:

المقصود هنا عمليات الهدم الكلي أو عمليات التدمير التي يستحيل معها إعادة ترميم المنزل، بل يجب هدمه لإعادة بناءه من جديد.

الضرر الجزئي:

هو الضرر الذي يشمل أضرار النوافذ والأبواب وخزانات المياه وهدم جدران أو أعمدة رئيسية، ولكن المسكن قابل للإصلاح وإعادة استخدامه كمسكن من جديد.[٢]

٢ لم يأتي التقرير على ذكر الأضرار الطفيفة التي لحقت بالمنازل كتحطيم زجاج نافذة أو تضرر خزان مياه، وقد تجاهلت الحملة هذه المنازل بالنظر لتعذر حصر هذا النوع من الضرر الذي طال عشرات آلاف المساكن، والذي في العادة يحتاج لجهود وإمكانيات أكبر تفوق طاقة الحملة.

عدد السكان المقيمين بشكل دائم:

يختلف عدد السكان المقيمين بشكل دائم عن عدد أفراد الأسرة، لأن هناك أفراداً لا يقيمون بشكل دائم لأسباب مختلفة منها الزواج والعيش في منزل مستقل، أو الإقامة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أن هناك أفراد ينتمون للعائلة الممتدة ويسكنون في المنزل نفسه مع الأسرة النووية التي تمتلك المنزل كالوالدين أو الإخوة والأخوات غير المتزوجين/ات. أو أن يقطن الأبناء المتزوجين مع أسرهم في منزل العائلة المملوك للأب.

عدد الأسر:

اعتمدت الحملة في التوثيق على إثبات الملكية بوسائل متعددة أهمها عقد التمليك أو الإيجار، والاتصال بالخدمات المختلفة، واتضح أن كثير من العمارات مسجلة باسم الأب وفيها أكثر من وحدة سكنية وتسكنها أكثر من أسرة نووية، لذا فعدد الأسر التي تقطن المنزل يعتبر معياراً مهماً لتبيان ظاهرة التهجير القسري وعدد الأسر المتضررة، وأحياناً إلى عدد الوحدات السكنية المتضررة بغض النظر عن الملكية.

فلسطيني يسير وسط الأنقاض أمام برج الجوهرة الذي تضرر بشدة في مدينة غزة بعدما أصابته غارات جوية إسرائيلية خلال الليل، ١٢ أيار ٢٠٢١ . (محمود حمص/ فرانس برس)

إحصاءات حول حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالسكان وممتلكاتهم والمنشآت المدنية الأخرى خلال العملية العسكرية (حارس الأسوار)

١ القتلى

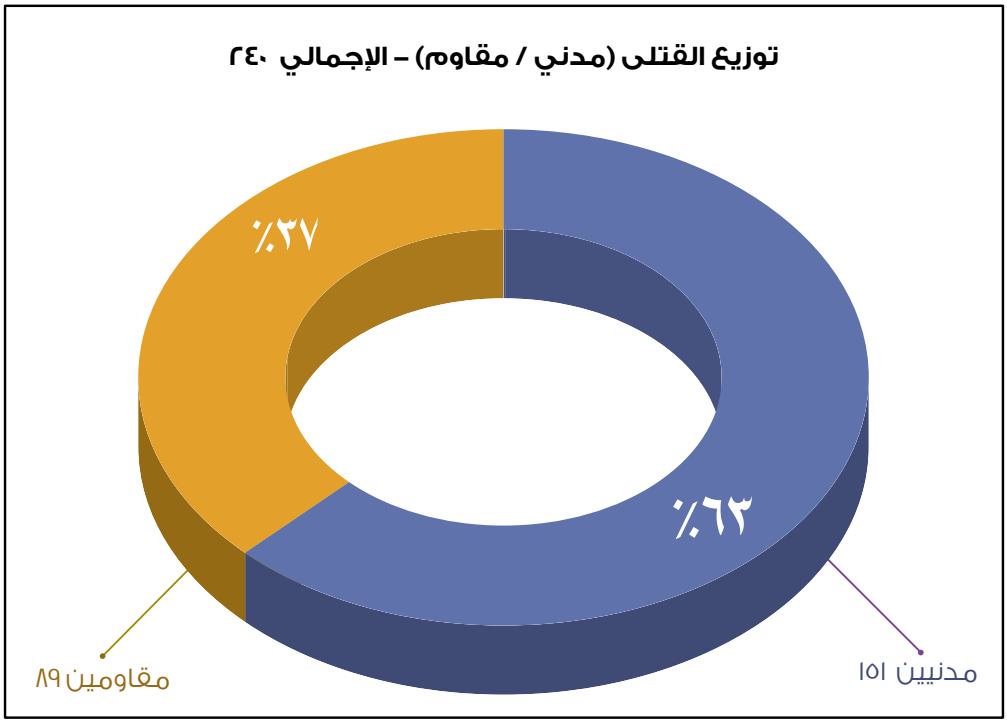

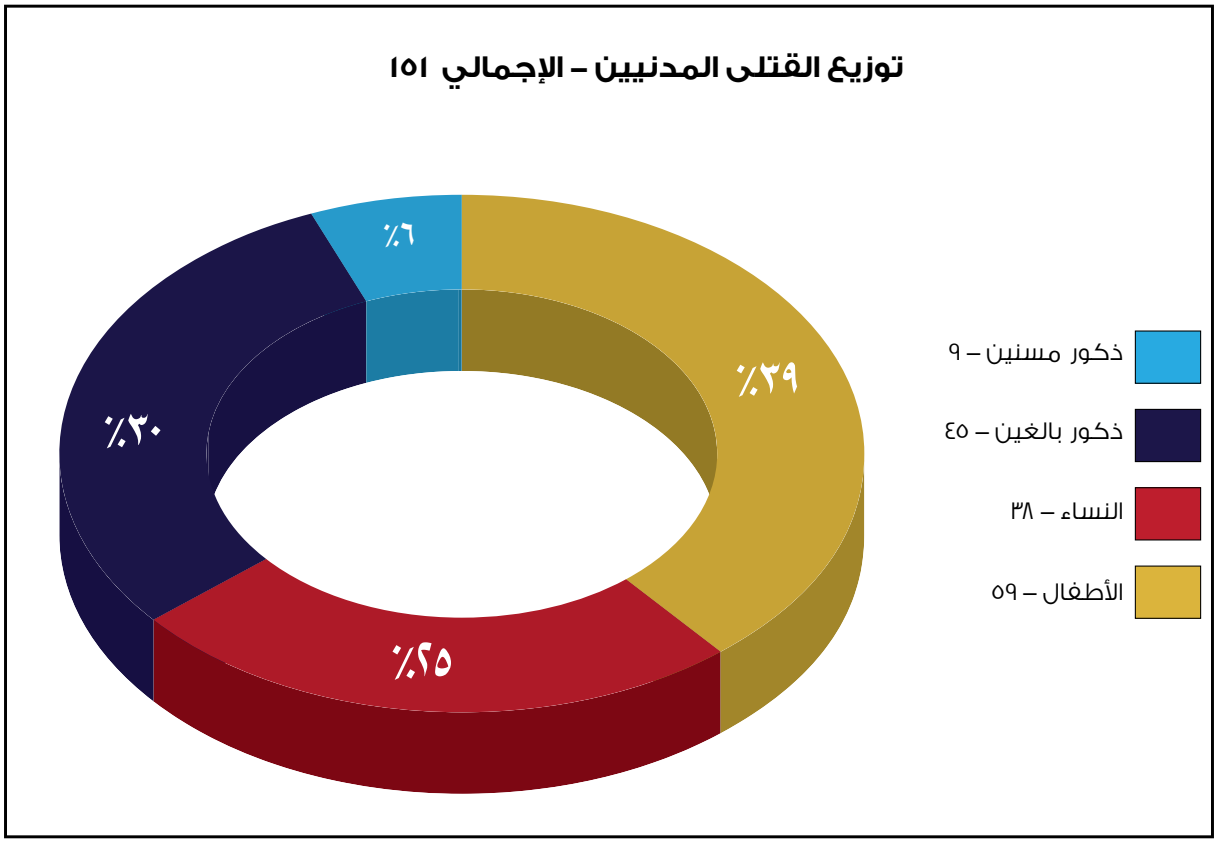
توزيع القتلى المدنيين – الإجمالي ١٥١
٪٦
٪٣٩
٪٣٠
٪٢٥
ذكور مسنين – ٩
ذكور بالغين – ٤٥
النساء – ٣٨
الأطفال – ٥٩

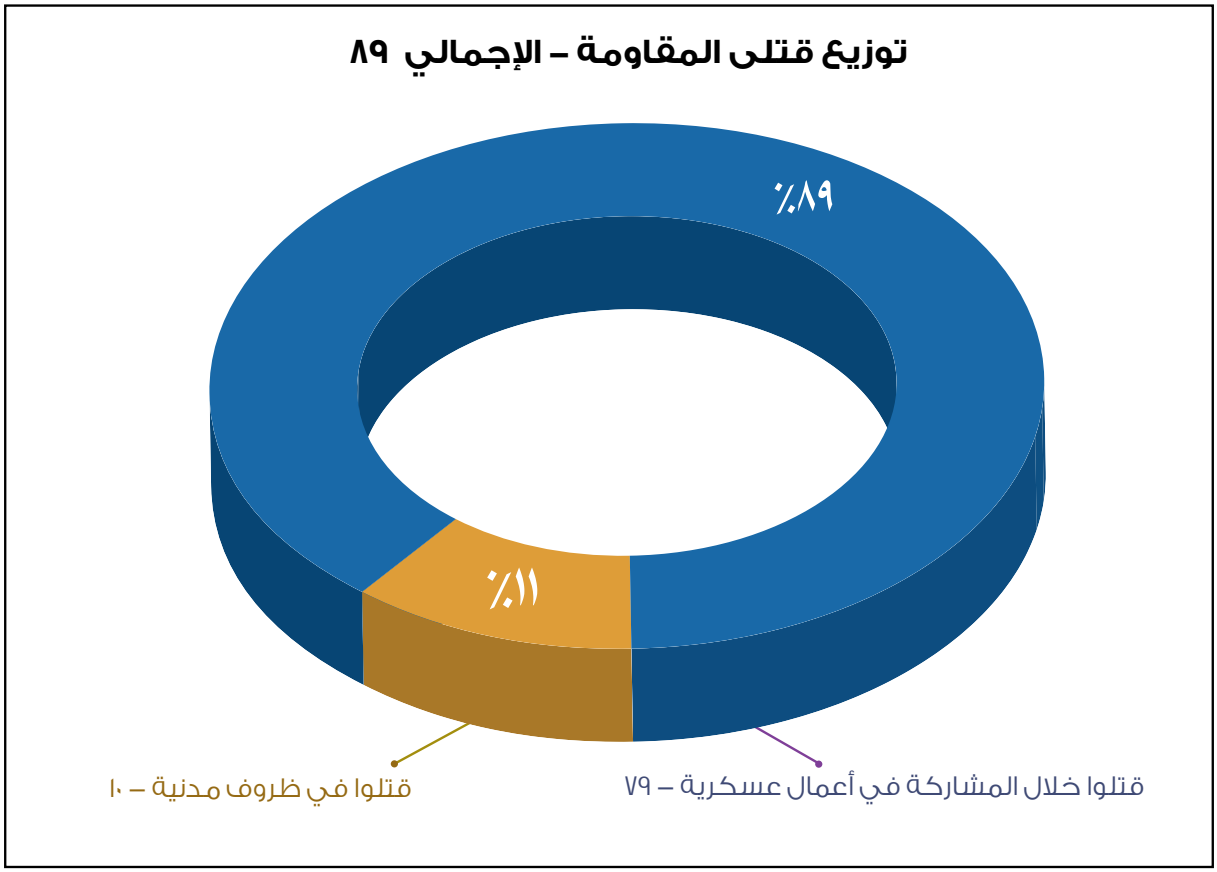
توزيع قتلى المقاومة – الإجمالي ٨٩
٪٨٩
٪١١
قتلوا خلال المشاركة في أعمال عسكرية – ٧٩
قتلوا في ظروف مدنية – ١٠

توزيع القتلى حسب الظروف المحيطة أثناء الإصابة – الإجمالي ٢٤٠

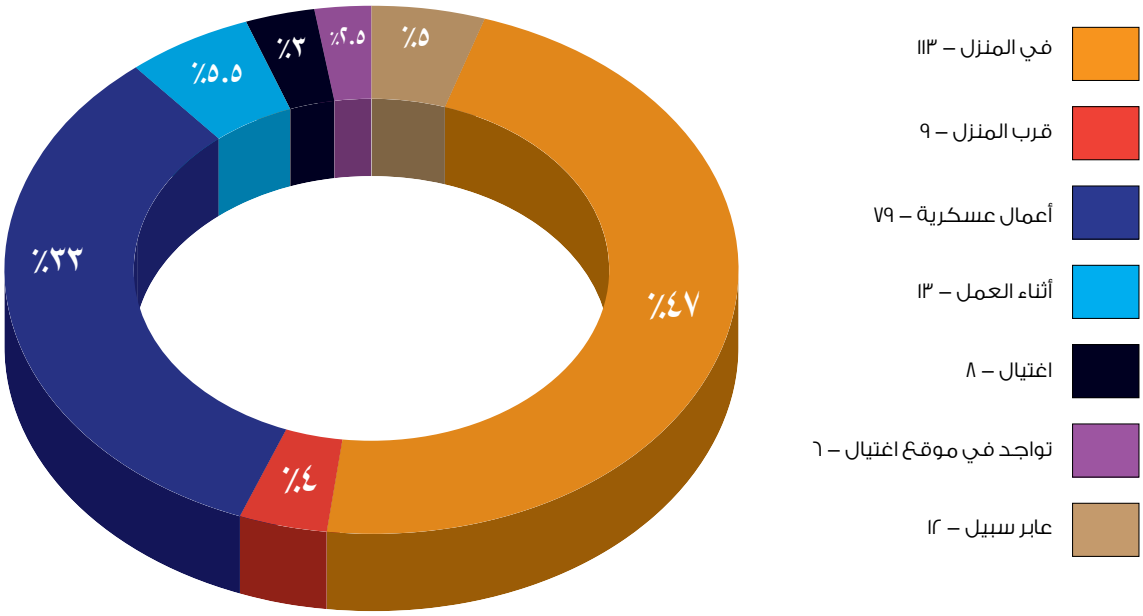

توزيع القتلى المدنيين حسب مصدر الاعتداء – الإجمالي ١٥١

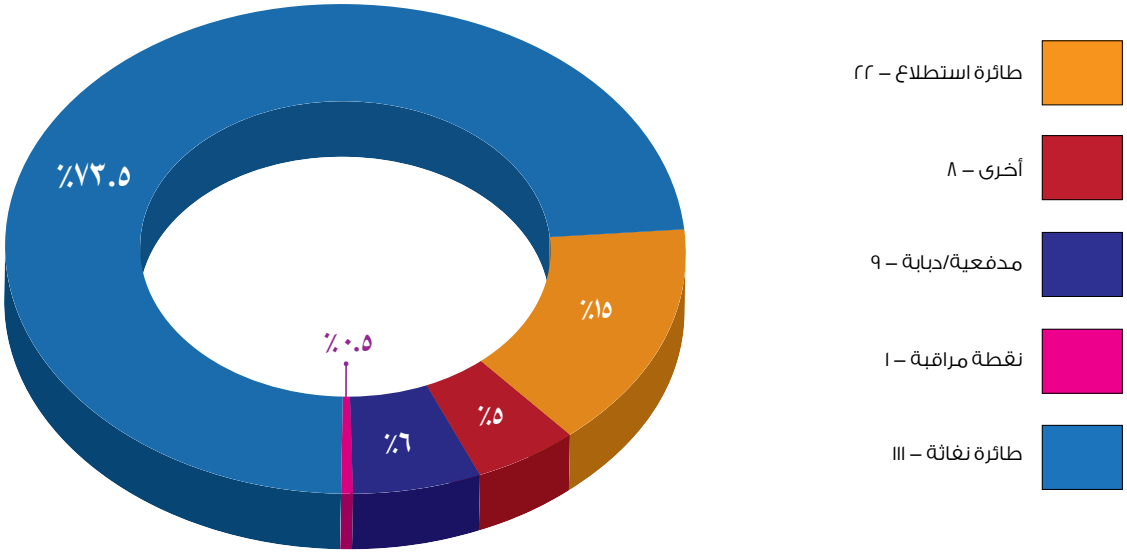

توزيع القتلى حسب النوع الاجتماعي والمحافظة

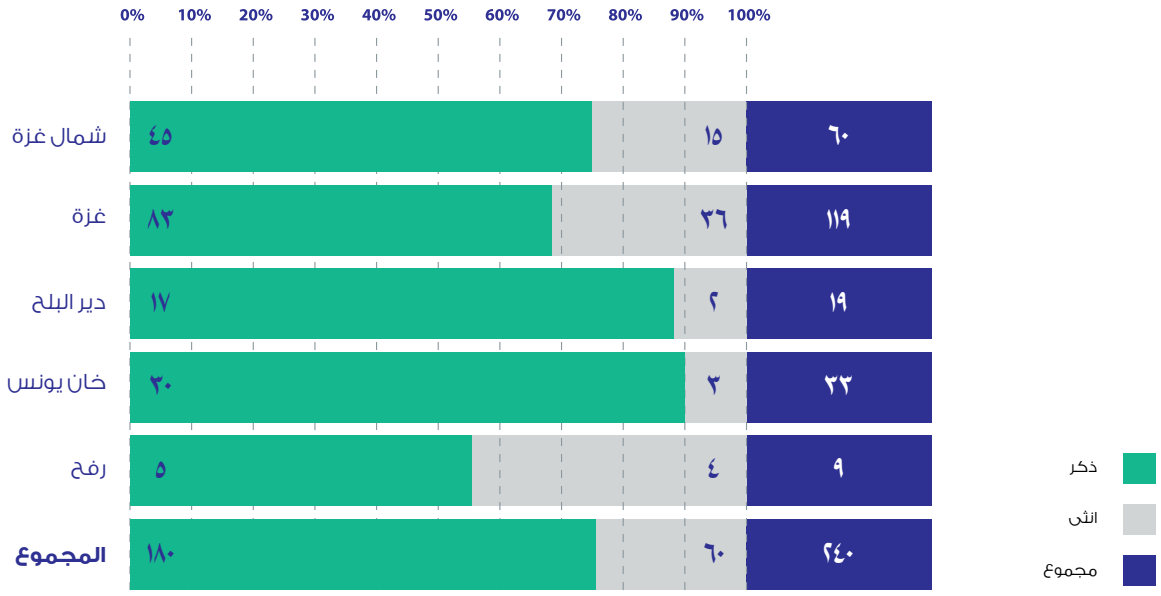

عرقلة الإسعاف – الإجمالي ٢٤٠

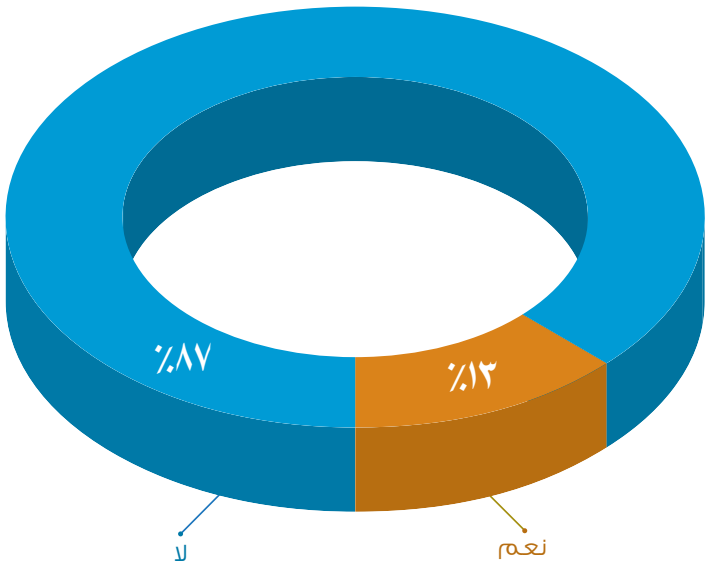

توزيع القتلى من ذوي الإعاقة وحسب النوع الاجتماعي – الاجمالي ٣

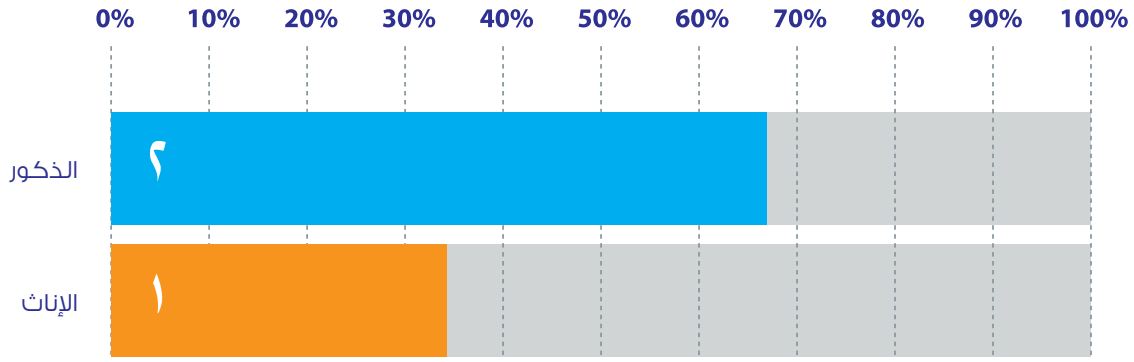

توزيع القتلى الأطفال حسب الفئات العمرية – الاجمالي ٦٠

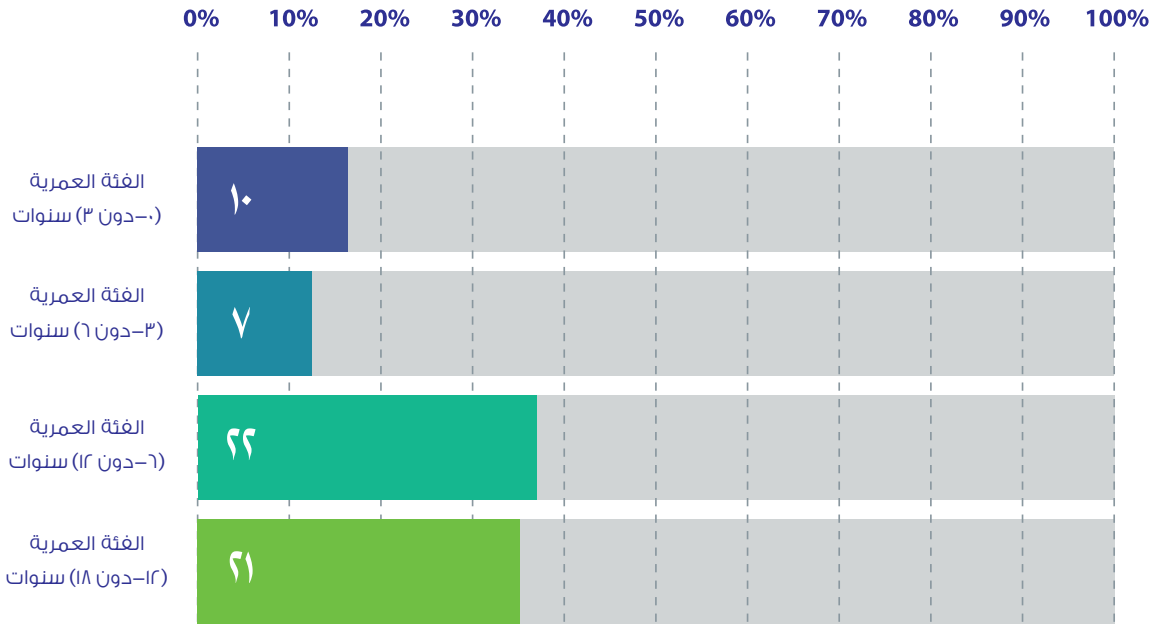

توزيع القتلى الأطفال حسب النوع الاجتماعي والمحافظة

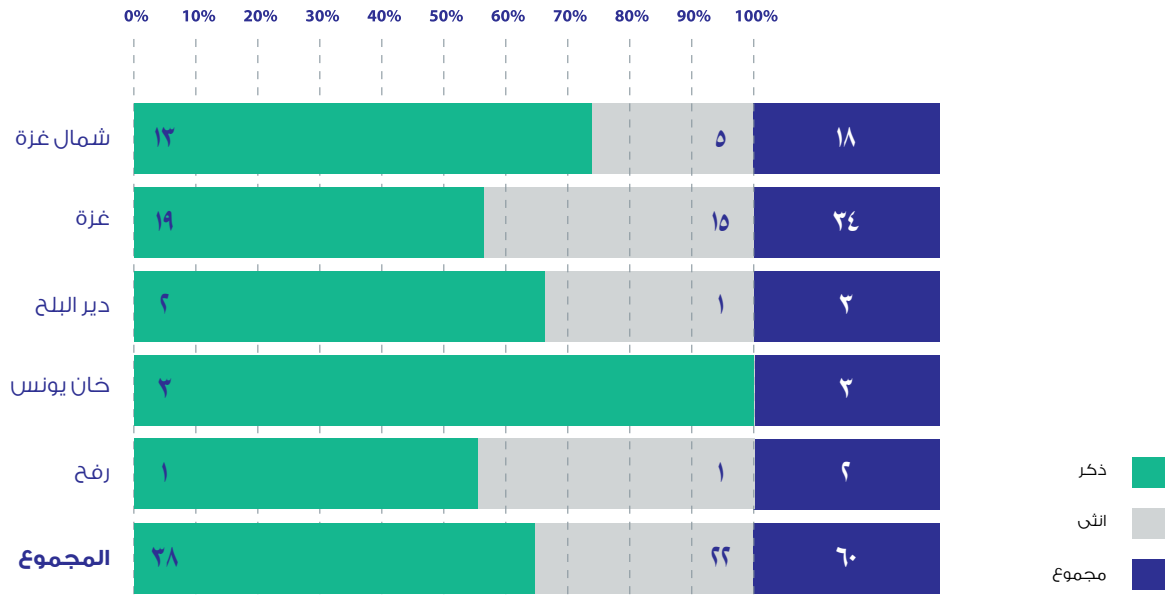

توزيع القتيلات من النساء حسب المحافظة – الإجمالي ٣٨

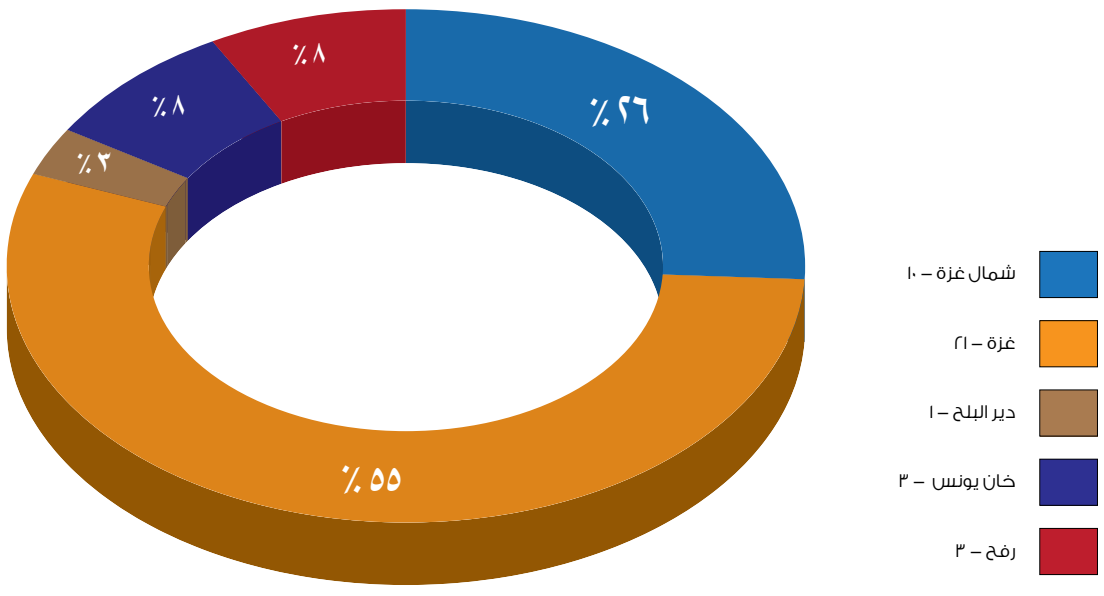

توزيع القتيلات من النساء حسب الحالة الاجتماعية – الإجمالي ٣٨

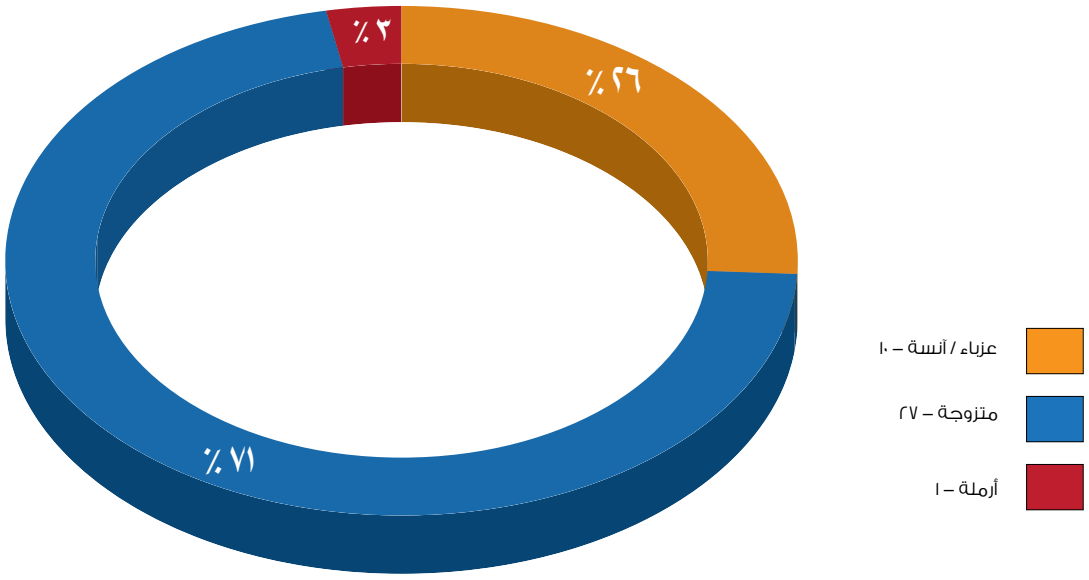

توزيع القتيلات من النساء حسب ظروف الاصابة – الإجمالي ٣٨

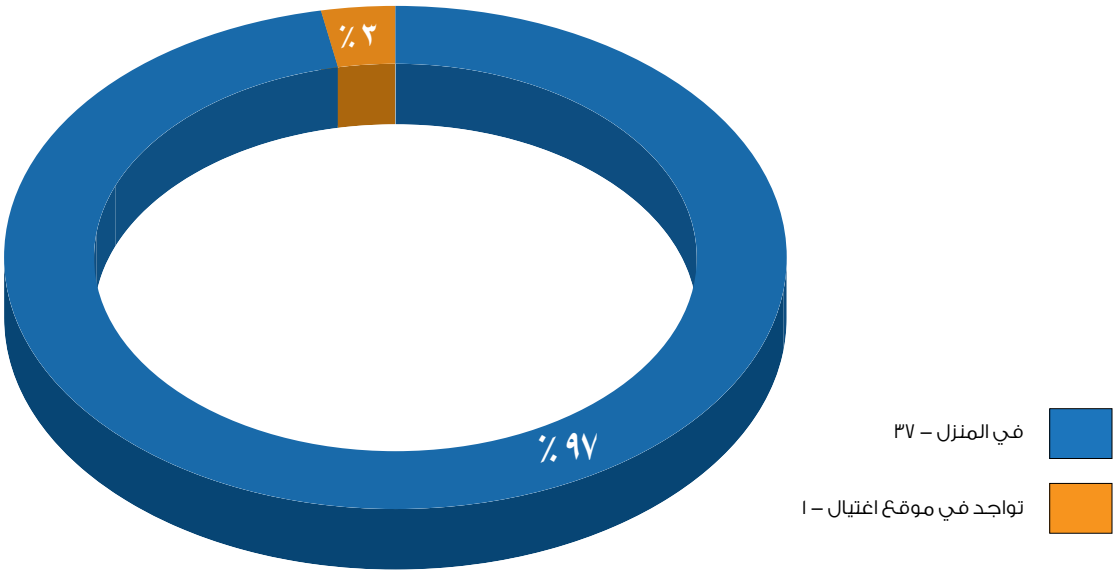

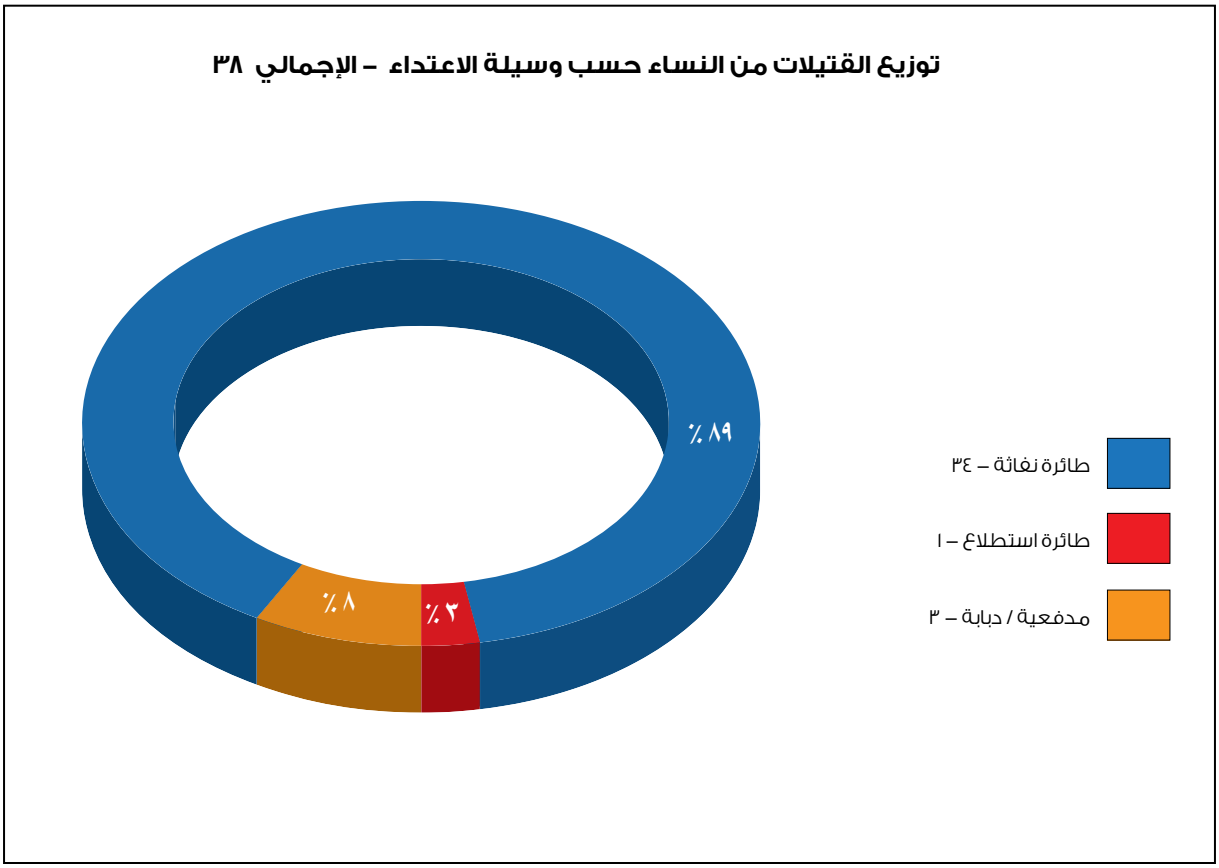
توزيع القتيلات من النساء حسب وسيلة الاعتداء – الإجمالي ٣٨
٨٩٪
٨٪
٣٪
طائرة نفاثة – ٣٤
طائرة استطلاع – ١
مدفعية / دبابة – ٣

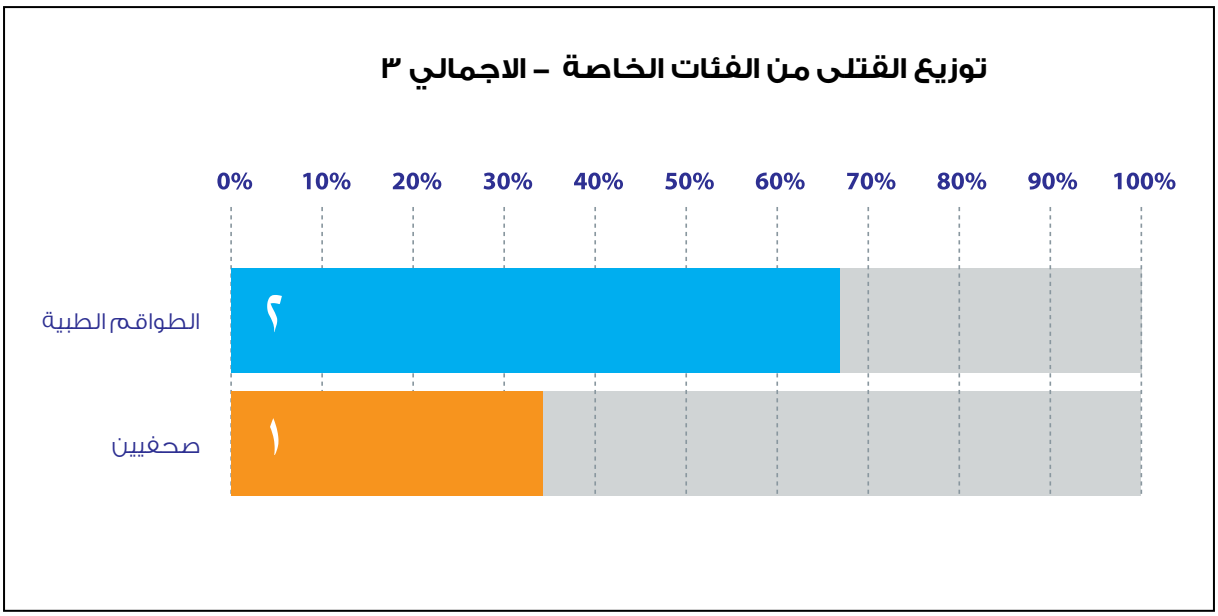
توزيع القتلى من الفئات الخاصة – الاجمالي ٣
0%
10%
20%
30%
40%
50%
60%
70%
80%
90%
100%
الطواقم الطبية
٢
صحفيين
١

٢ الجرحى من الأطفال والنساء

توزيع الجرحى حسب المحافظة

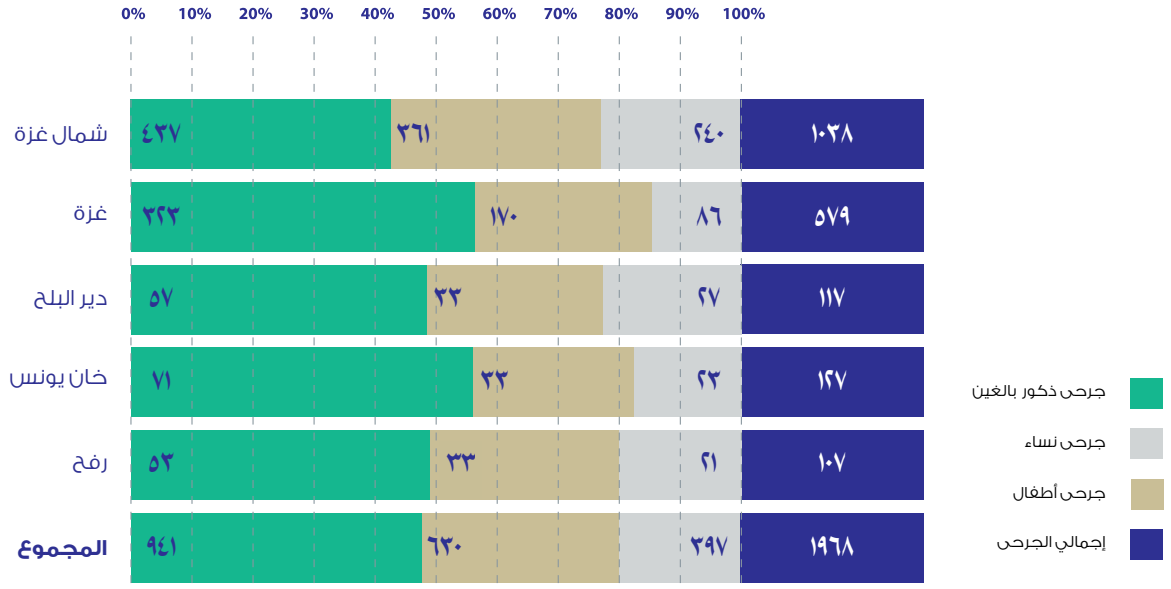

توزيع الجرحى الأطفال حسب النوع الاجتماعي و المحافظة

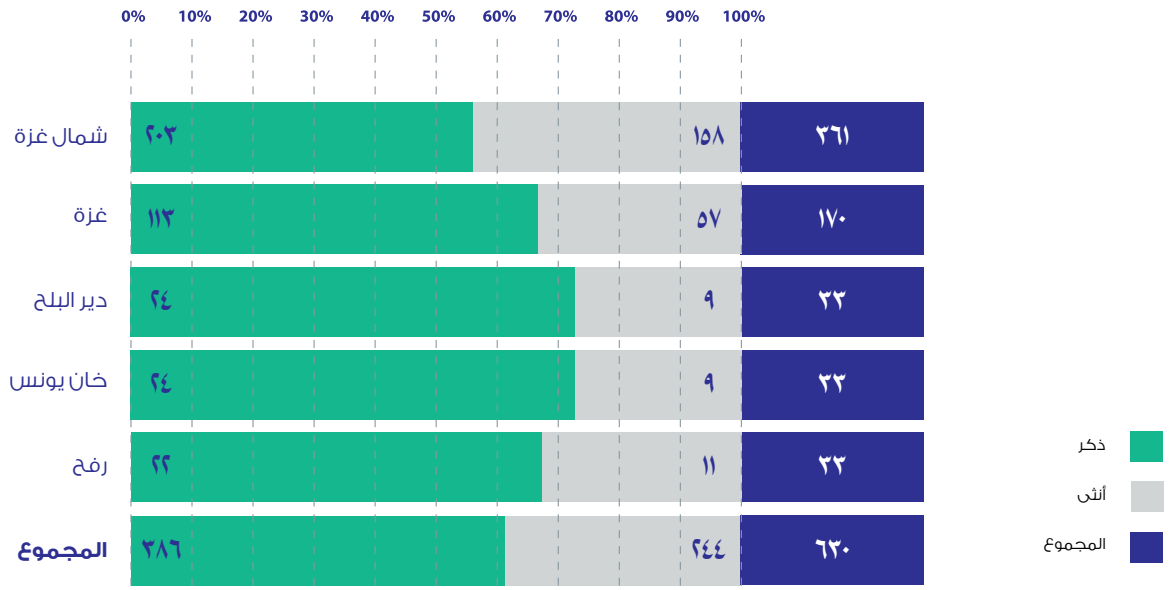

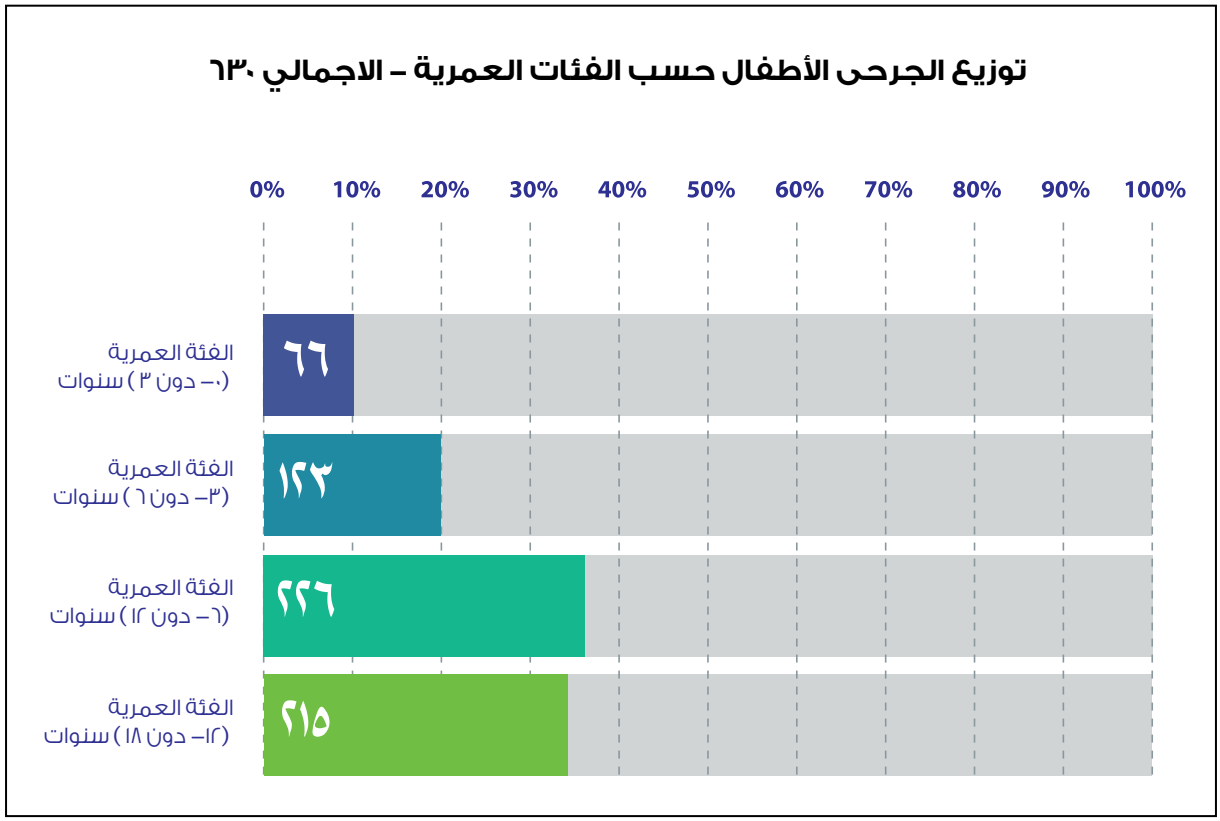
توزيع الجرحى الأطفال حسب الفئات العمرية – الاجمالي ٦٣٠
0%
10%
20%
30%
40%
50%
60%
70%
80%
90%
100%
الفئة العمرية (٠– دون ٣) سنوات
٦٦
الفئة العمرية (٣– دون ٦) سنوات
١٢٣
الفئة العمرية (٦– دون ١٢) سنوات
٢٢٦
الفئة العمرية (١٢– دون ١٨) سنوات
٢١٥

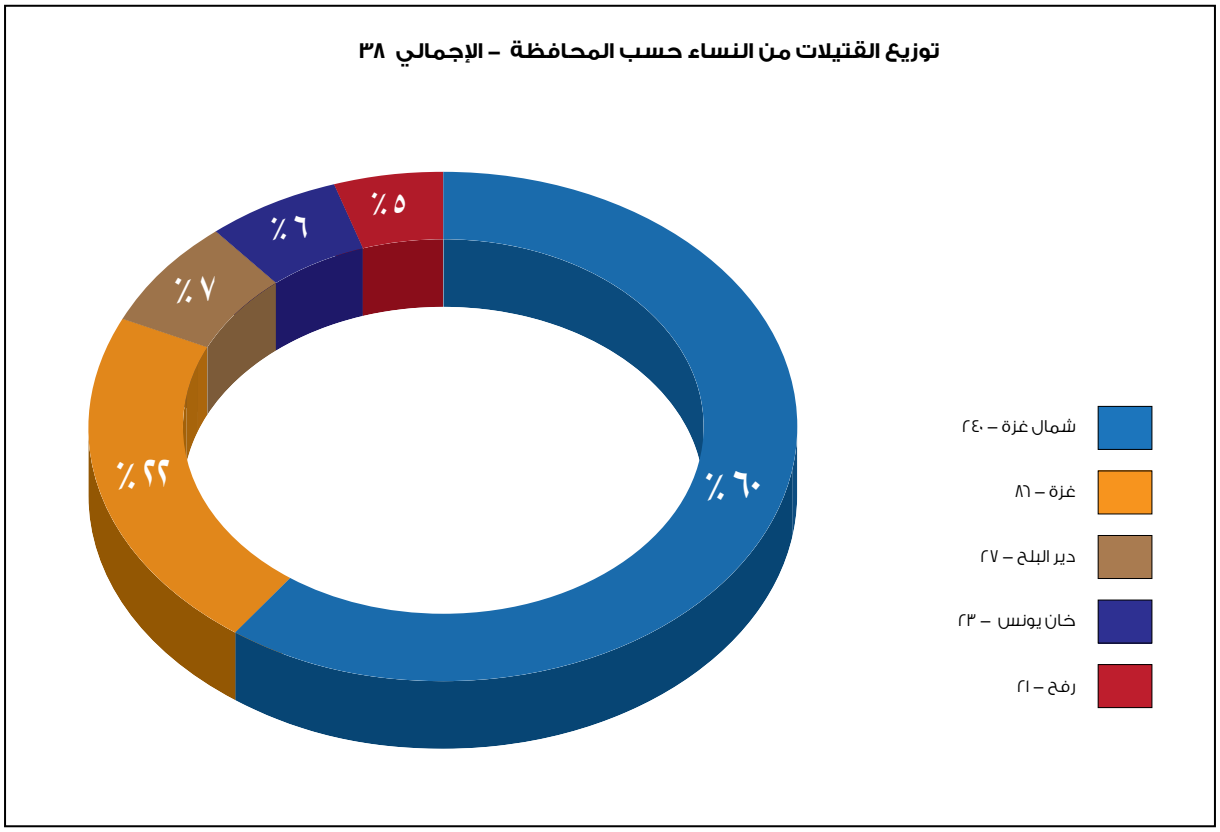
توزيع القتيلات من النساء حسب المحافظة – الإجمالي ٣٨
٪٥
٪٦
٪٧
٪٢٢
٪٦٠
شمال غزة – ٢٤
غزة – ٨٦
دير البلح – ٢٧
خان يونس – ٢٣
رفح – ٢١

توزيع النساء الجريحات حسب الفئات العمرية – الاجمالي ٣٩٧

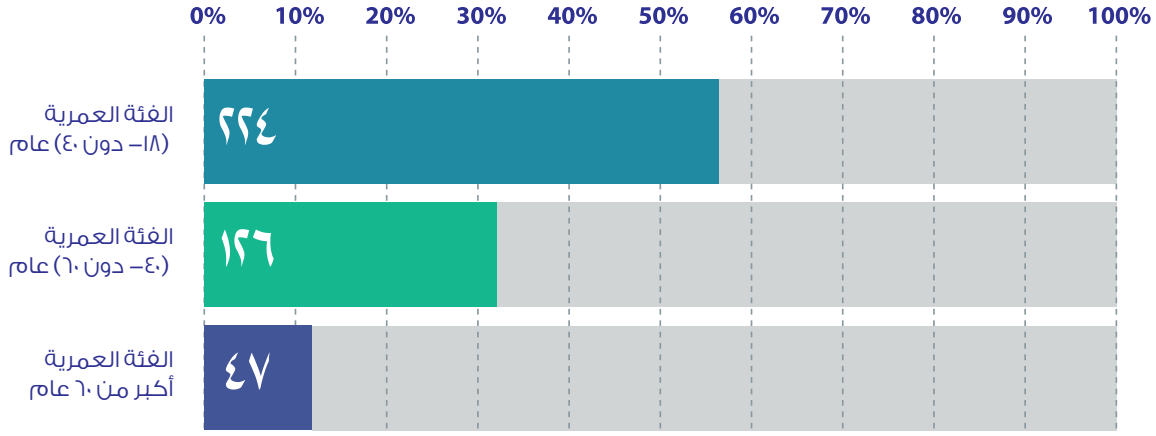

٣ الوحدات السكنية المتضررة[٣]

توزيع الوحدات السكنية المتضررة حسب حجم الضرر والمحافظة

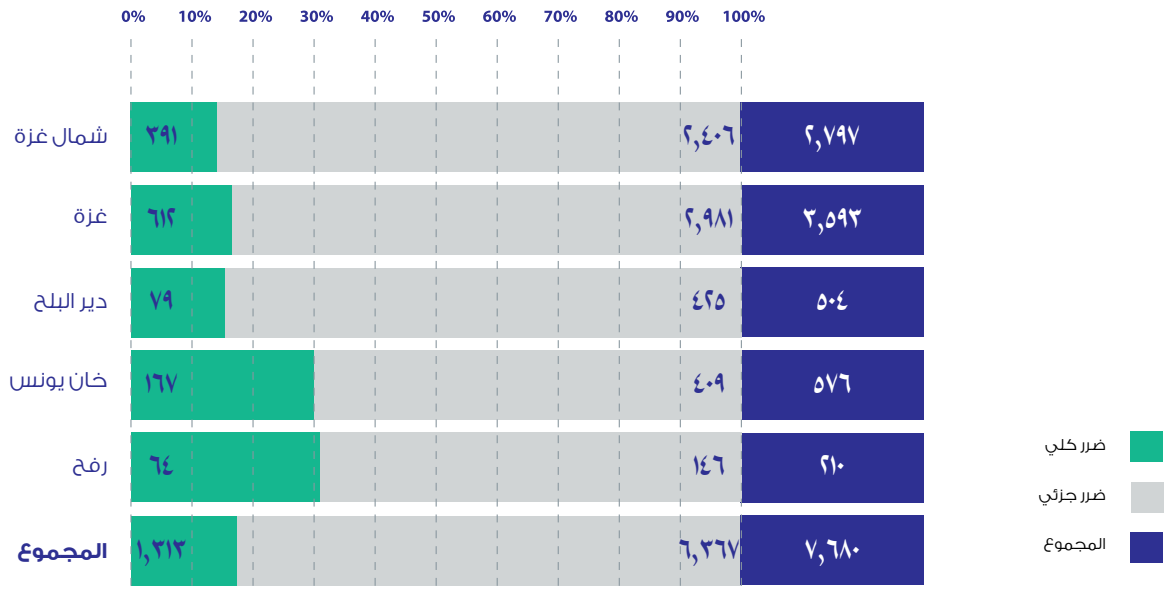

توزيع أعداد المتضررين في الوحدات السكنية المتضررة حسب المحافظة

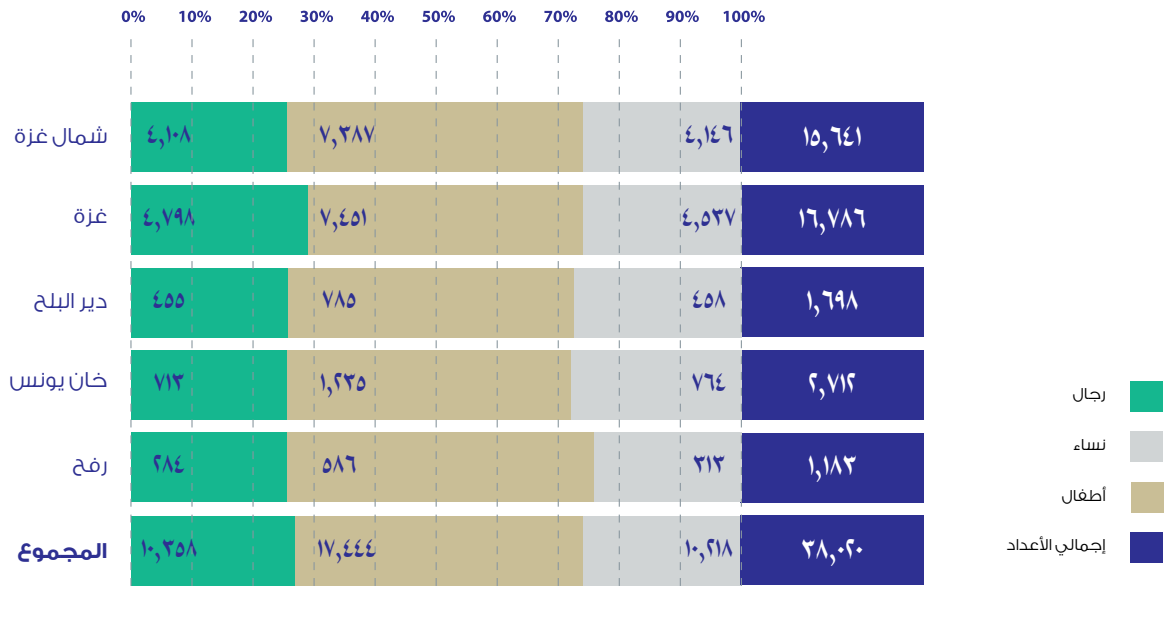

٣ تجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من الوحدات السكنية التي دمرت في الأبراج السكنية، جرى احتسابها أيضاً في أعداد المكاتب والعيادات ومقرات الشركات المدمرة.

٤ الأراضي الزراعية

عدد قطع الأراضي الزراعية المتضررة حسب المحافظة – الإجمالي ٦٦٩

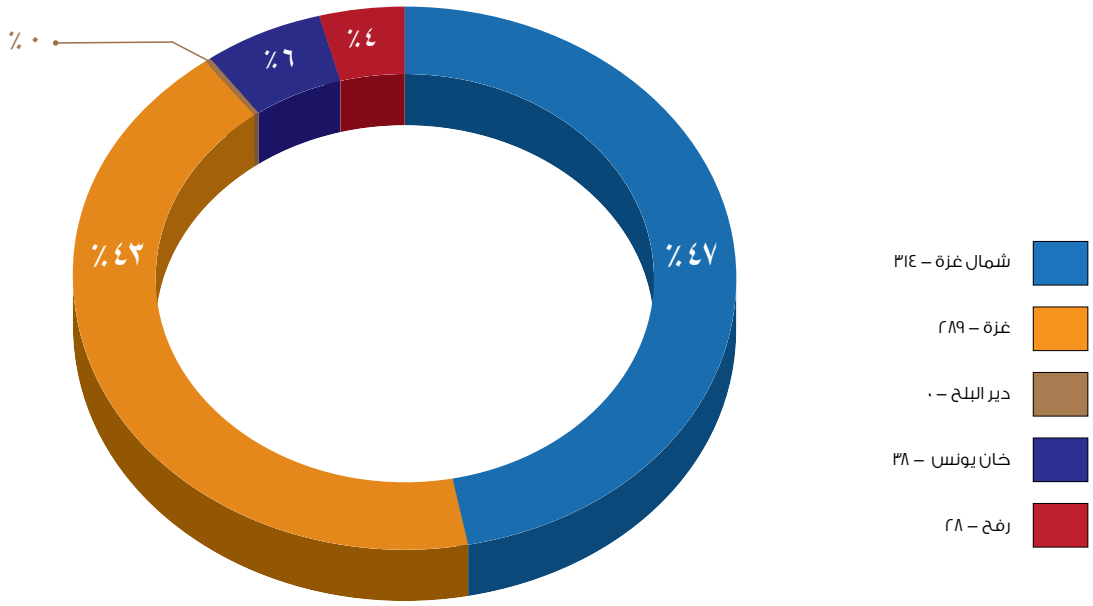

مساحة الأراضي الزراعية المتضررة حسب المحافظة – الإجمالي ٤٢٠٨,١٥٣ دونم

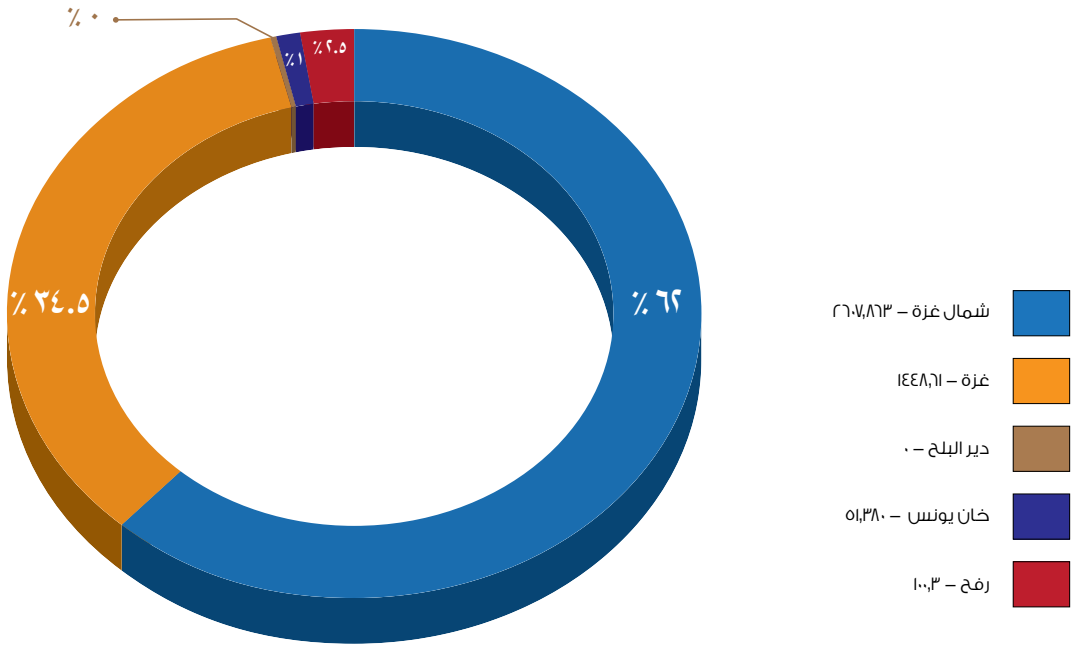

توزيع المتضررين من الاعتداء على الأراضي الزراعية حسب المحافظة

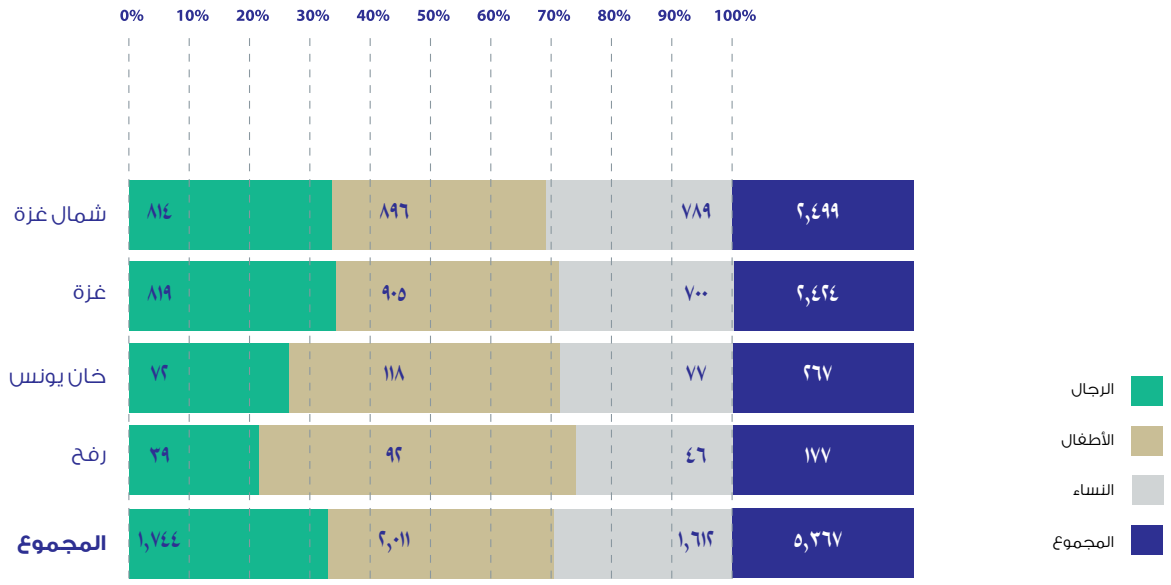

توزيع الأراضي الزراعية المتضررة حسب وسيلة الاعتداء – الإجمالي ٦٦٩

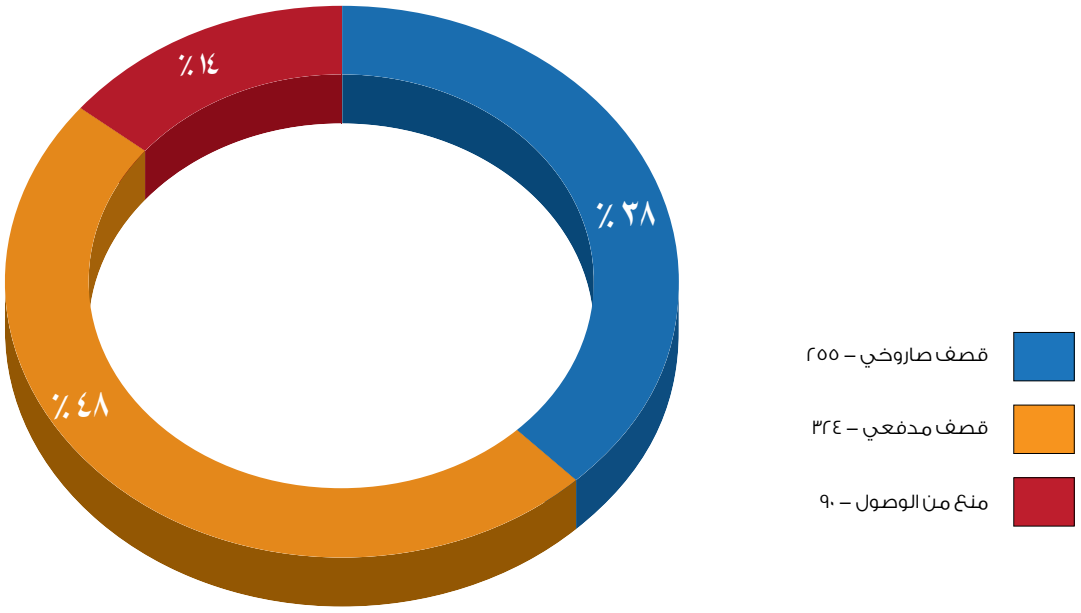

٥ مزارع الطيور والحيوانات

توزيع مزارع الطيور والحيوانات حسب المحافظة – الإجمالي ٢٢١

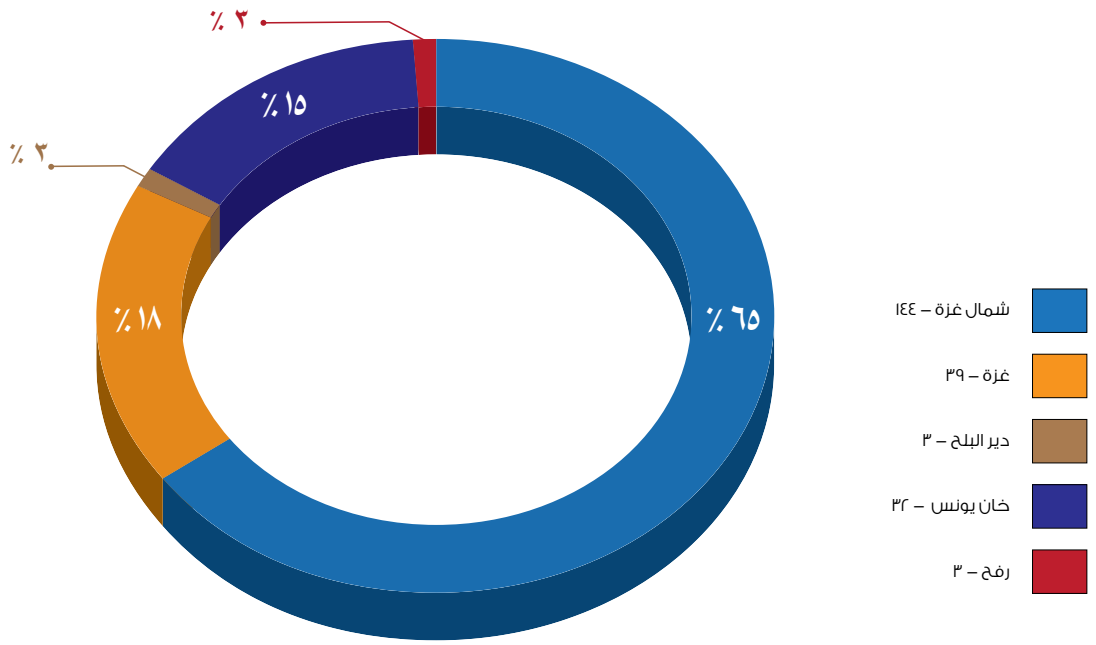

توزيع مزارع الطيور والحيوانات حسب نوع المزرعه – الإجمالي ٢٢١

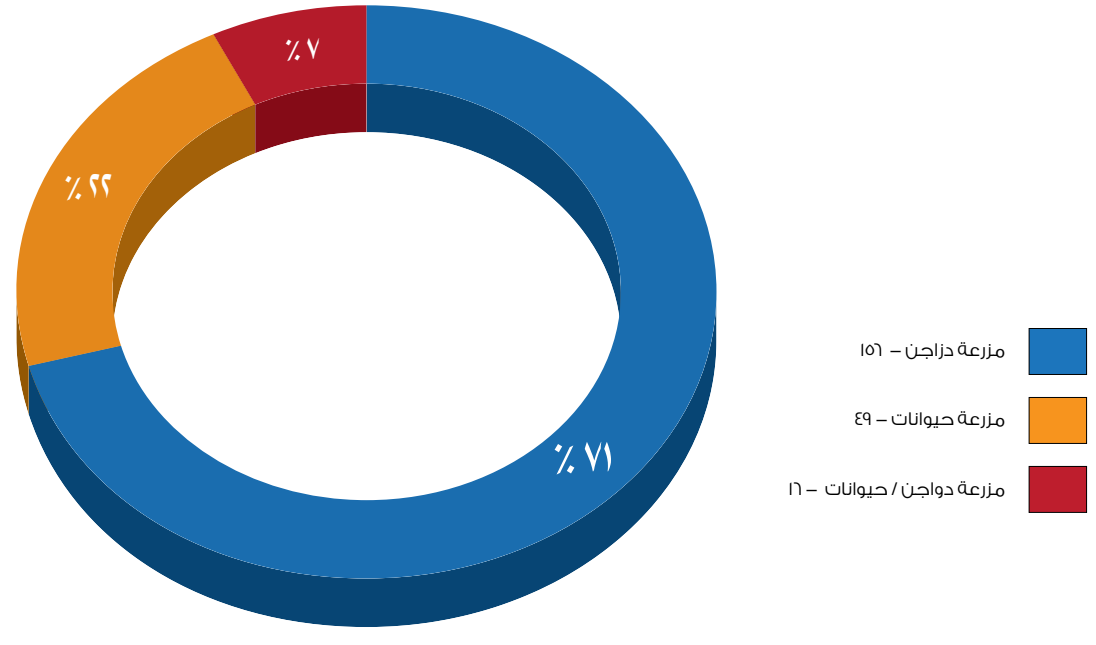

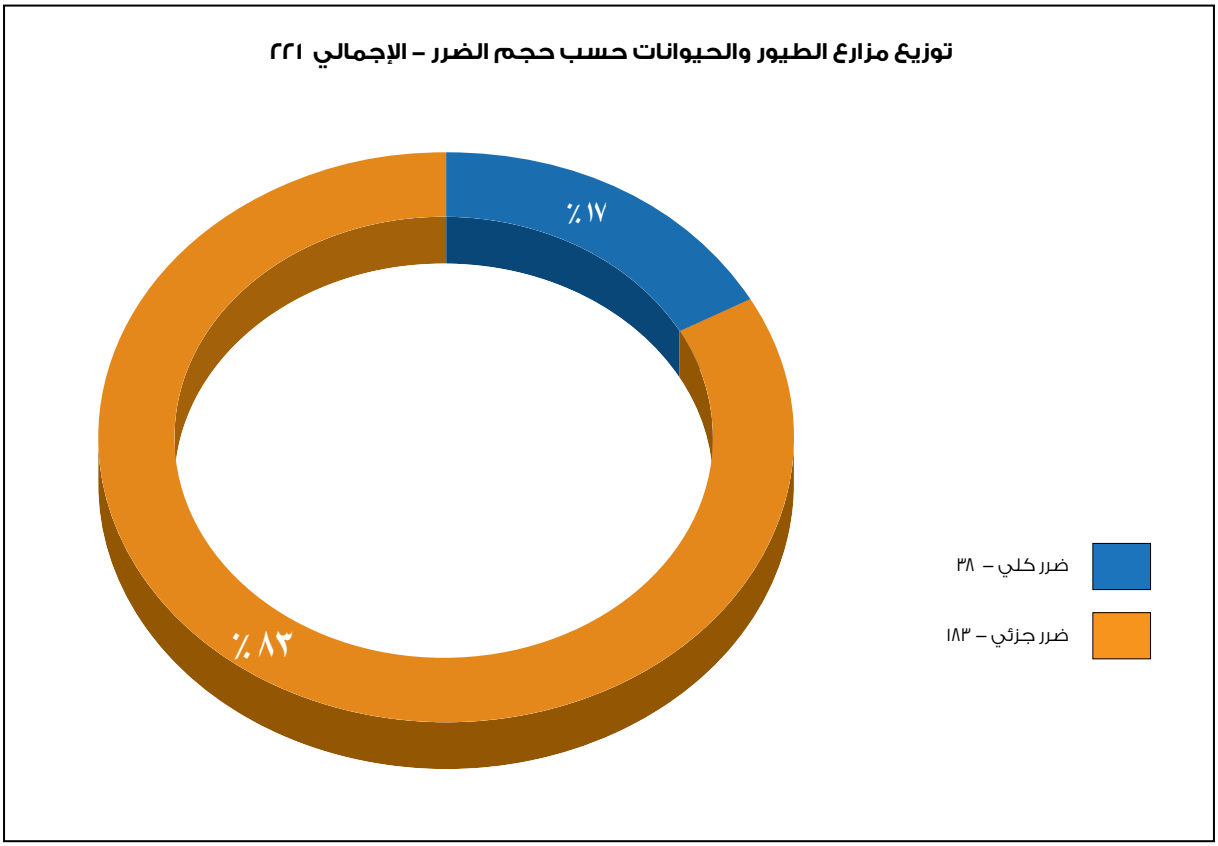

٦ آبار المياه

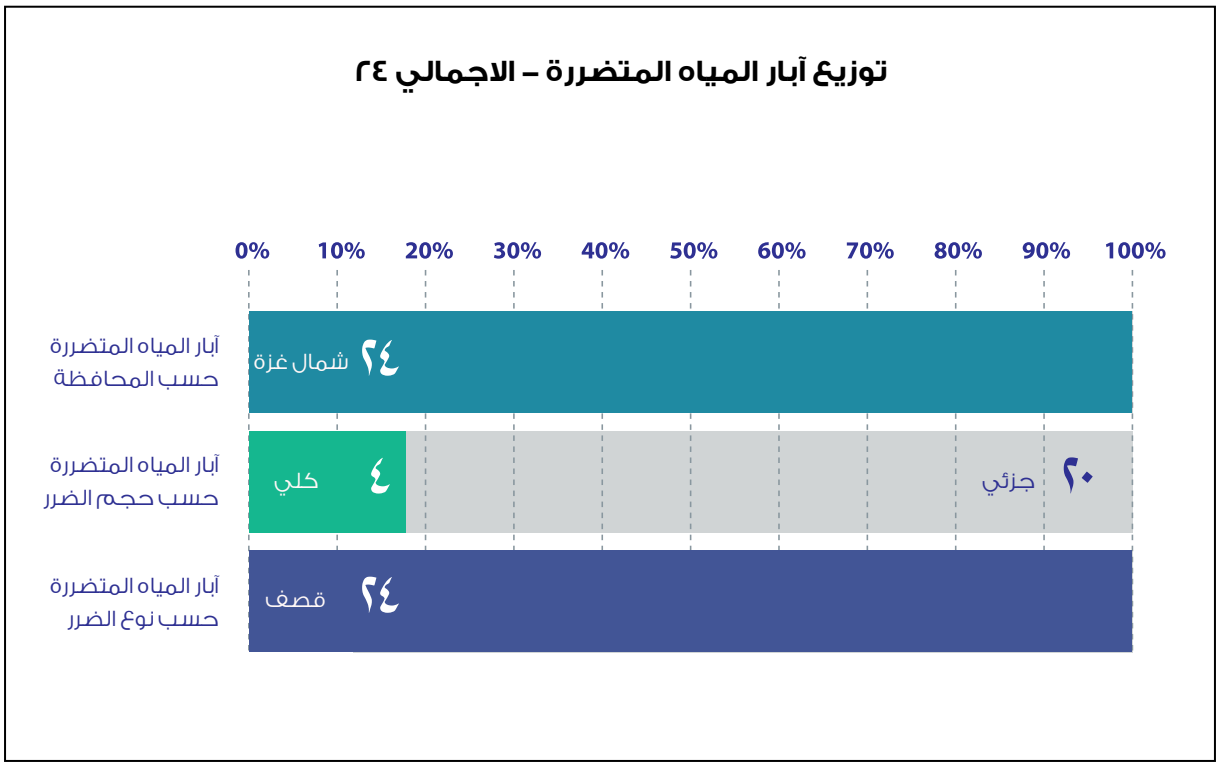

٧ مركبات

توزيع المركبات المتضررة حسب المحافظة وحجم الضرر

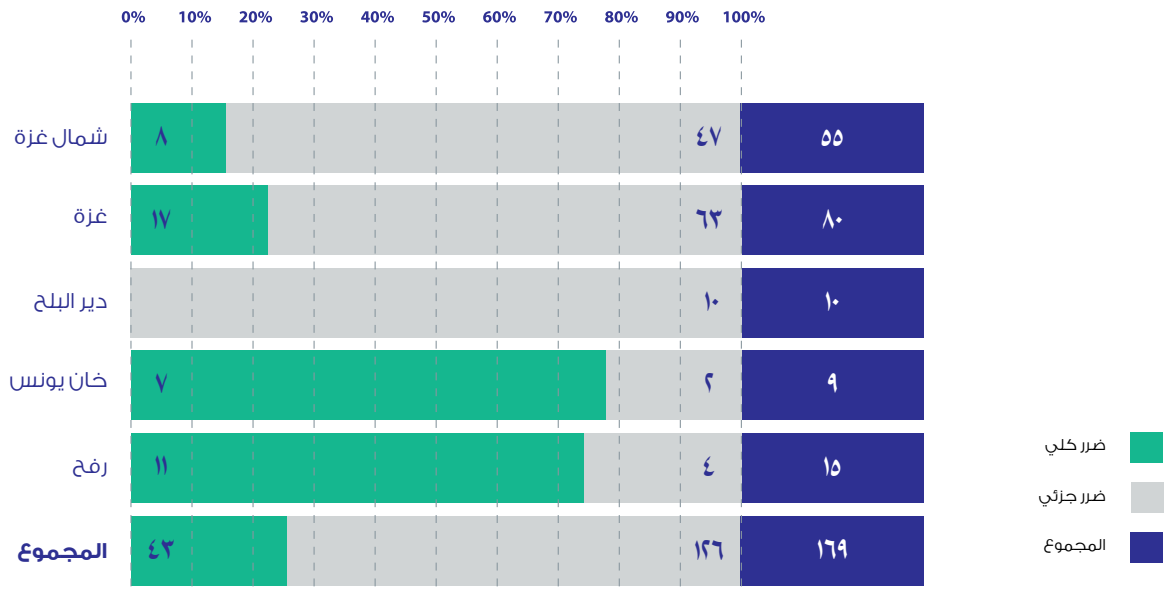

٨ المنشآت الصناعية

المنشآت الصناعية المتضررة حسب المحافظة – الإجمالي ٥٩

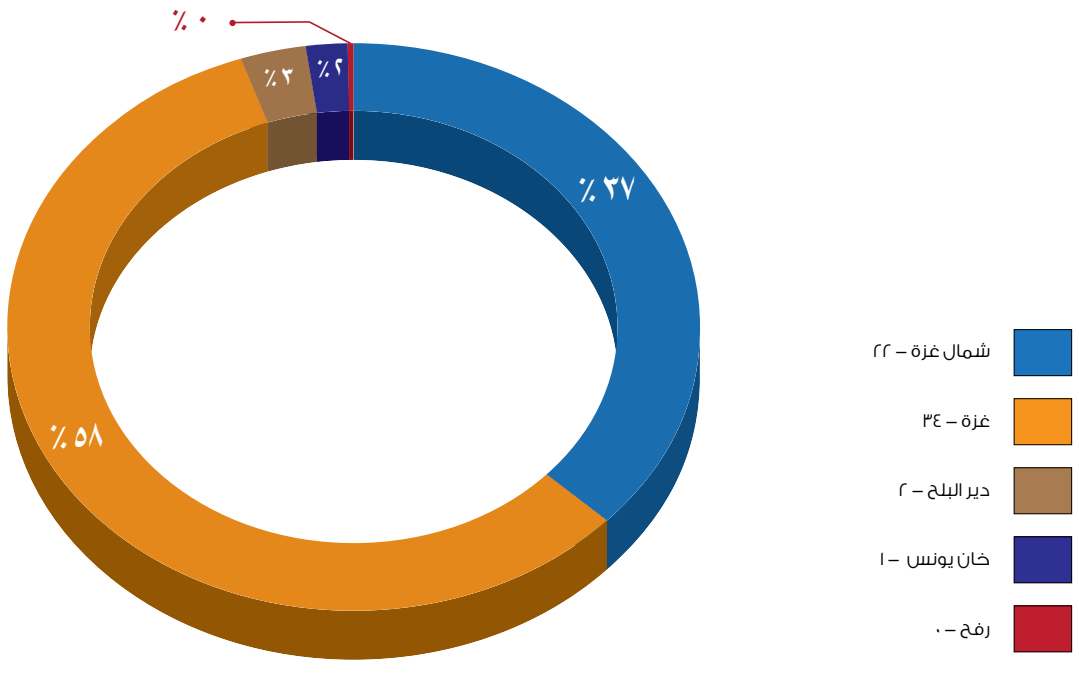

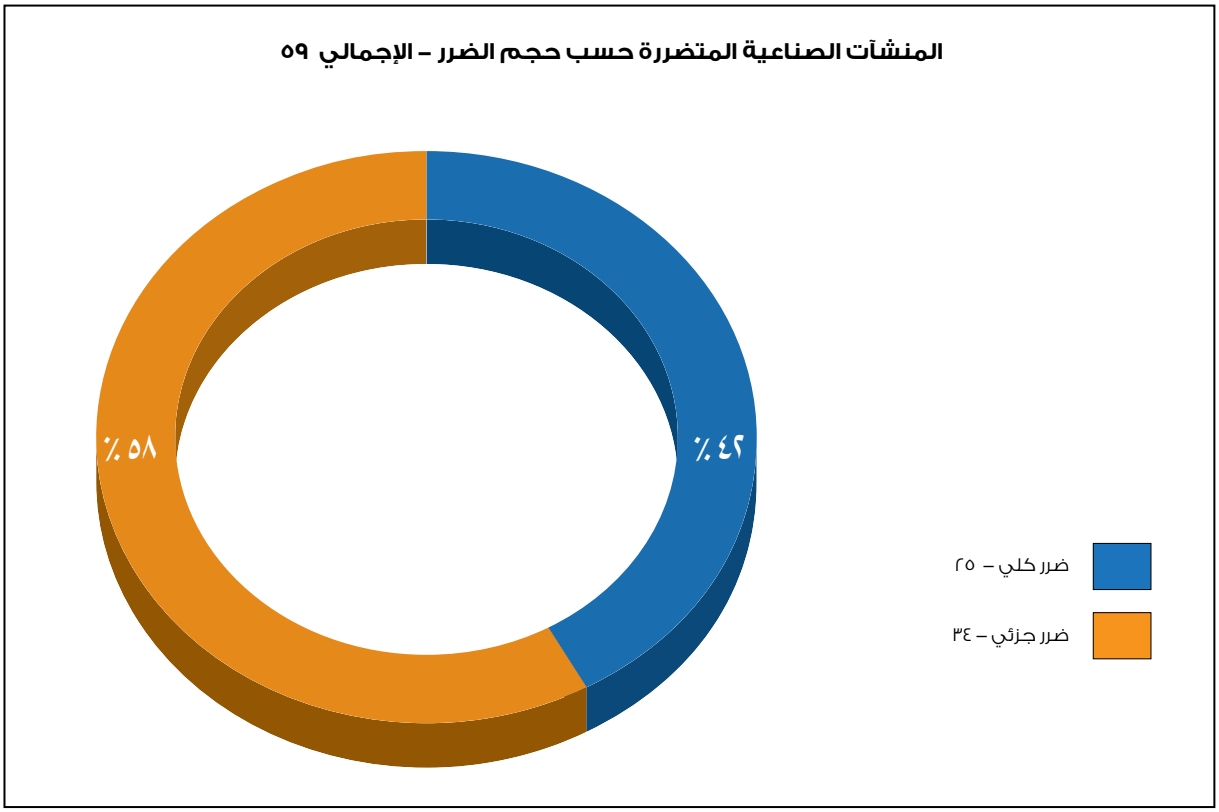
المنشآت الصناعية المتضررة حسب حجم الضرر – الإجمالي ٥٩
٪ ٤٢
٪ ٥٨
ضرر كلي – ٢٥
ضرر جزئي – ٣٤

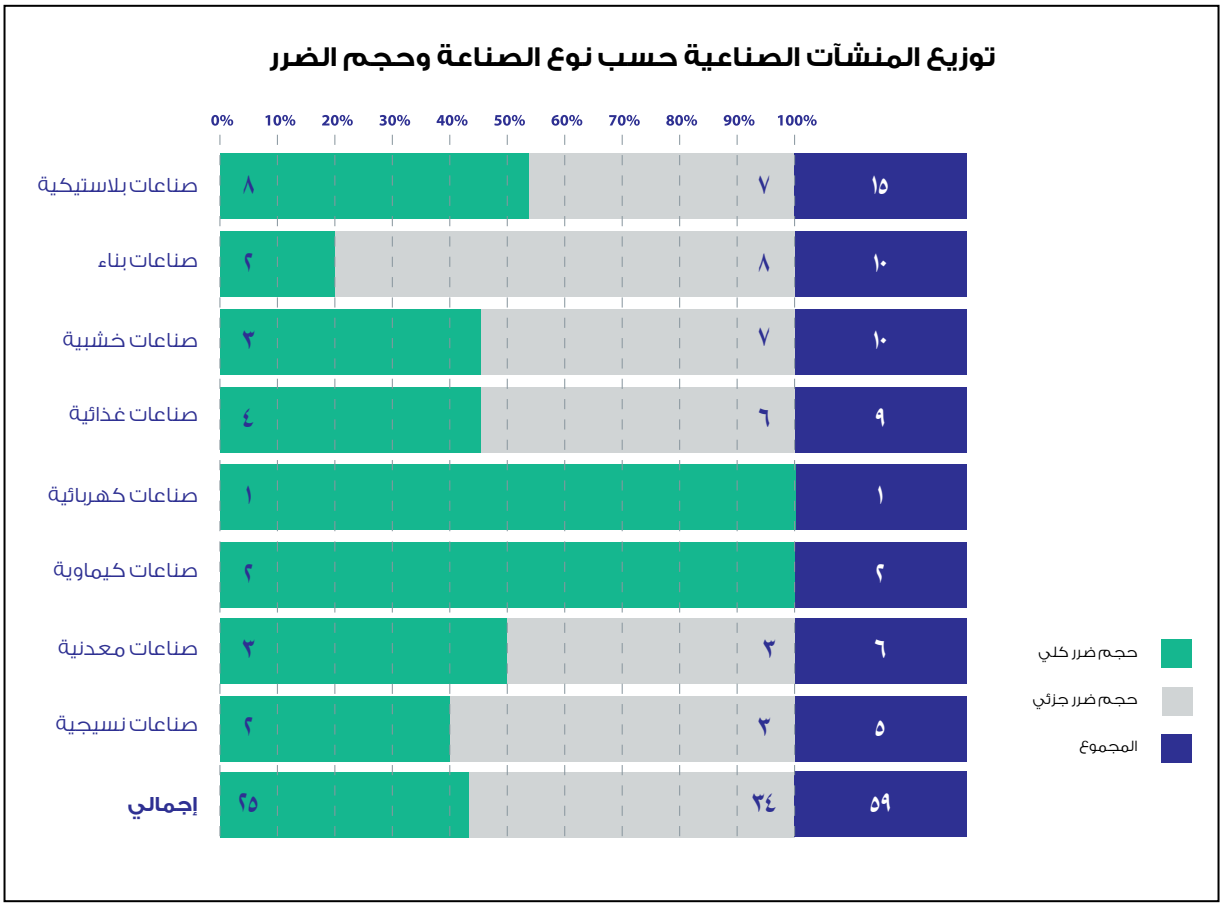
توزيع المنشآت الصناعية حسب نوع الصناعة وحجم الضرر
0% 10% 20% 30% 40% 50% 60% 70% 80% 90% 100%
صناعات بلاستيكية ٨ ٧ ١٥
صناعات بناء ٢ ٨ ١٠
صناعات خشبية ٣ ٧ ١٠
صناعات غذائية ٤ ٦ ٩
صناعات كهربائية ١ ١
صناعات كيماوية ٢ ٢
صناعات معدنية ٣ ٣ ٦
صناعات نسيجية ٢ ٣ ٥
إجمالي ٢٥ ٣٤ ٥٩
حجم ضرر كلي
حجم ضرر جزئي
المجموع

٩ المنشآت التجارية

المنشآت التجارية المتضررة حسب المحافظة – الإجمالي ٤٨٣

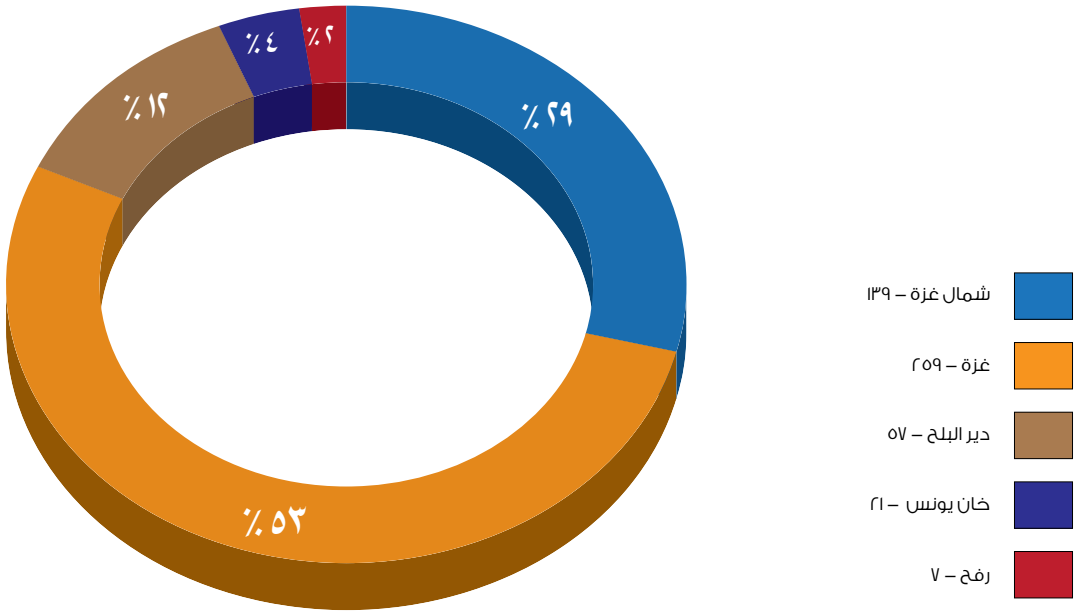

المنشآت التجارية المتضررة حسب حجم الضرر – الإجمالي ٤٨٣

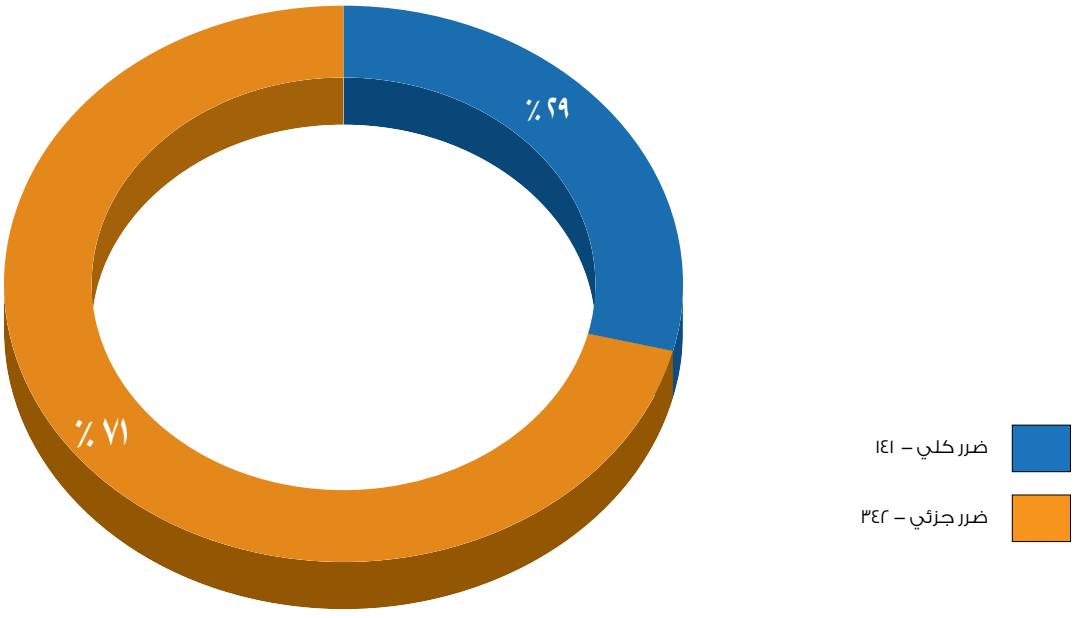

١٠ المنشآت العامة

توزيع أبرز المنشآت العامة المتضررة حسب نوع المنشأة

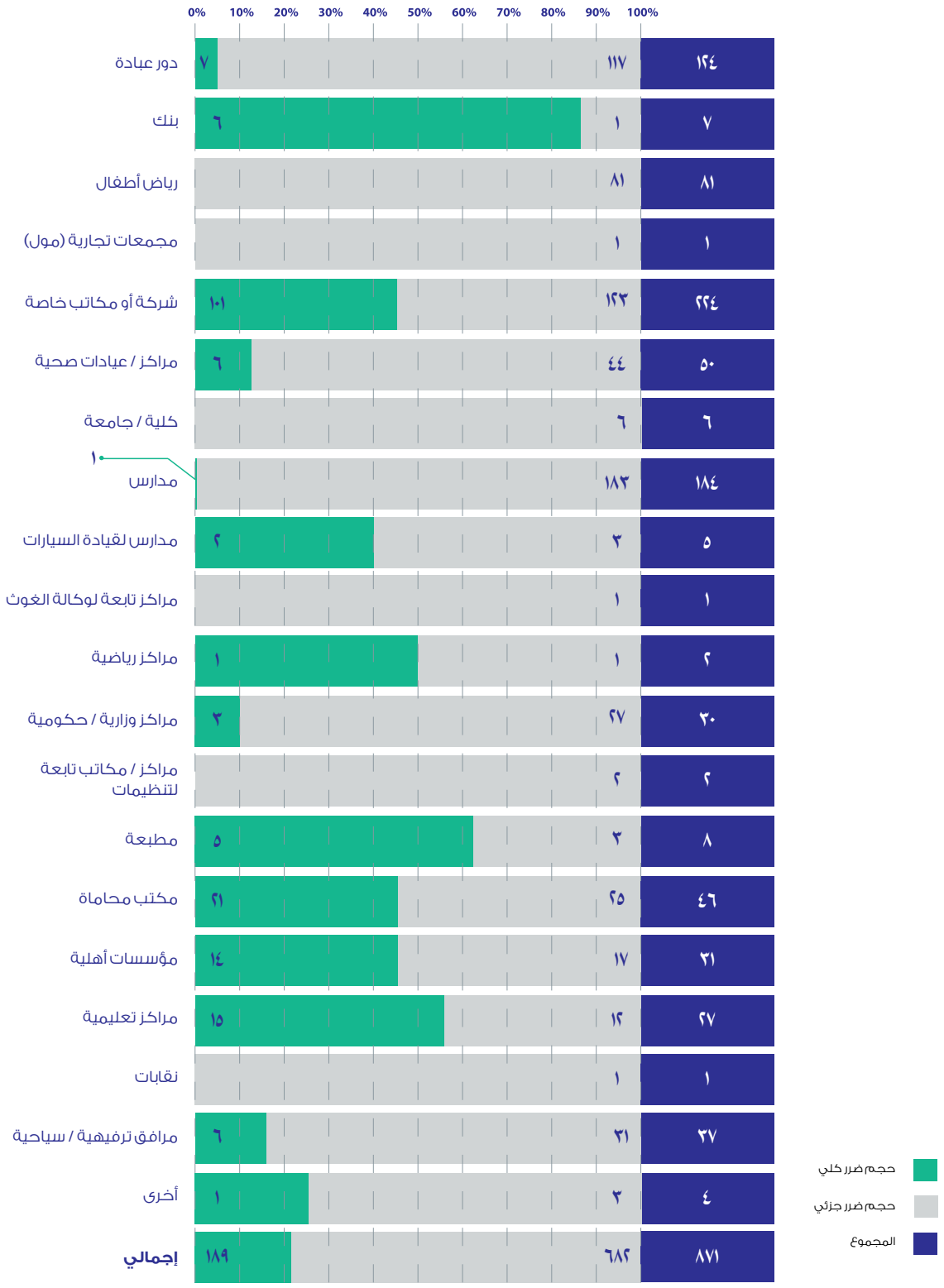

فلسطينية تمر من أمام مبنى مدمر في مدينة غزة في وقت مبكر من يوم ١٢ مايو ٢٠٢١ بعد القصف الإسرائيلي المتواصل على القطاع. (محمد عابد/ فرانس برس)

الخاتمة

تظهر الإحصاءات التي يوردها هذا التقرير الضحايا والأضرار المادية التي لحقت بالسكان المدنيين وممتلكاتهم وبالمنشآت والمرافق العامة أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، التي أطلقت عليها اسم «حارس الأسوار». وتشير الأرقام إلى عدد الضحايا الكبير بالنظر إلى الفترة الزمنية القصيرة التي سقطوا فيها.

وتظهر الأرقام العدد الكبير من الأطفال والنساء من بين إجمالي القتلى، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمدنيين على وجه العموم، الأمر الذي يعزز ما ذهبت إليه منظمات حقوق الإنسان من أن قوات الاحتلال قصفت مدنيين وممتلكاتهم، وأظهرت قدراً كبيراً من التحلل من المعايير القانونية والأخلاقية المتعلقة بتنفيذ الأعمال العدائية، وقدر أكبر من عدم الاكتراث بحياة المدنيين الذين قتل عدد كبير منهم عمداً وبدون أي وجه من أوجه الضرورة العسكرية.

وتشير المنظمات إلى أن تحقيقاتها، وكذلك التحقيقات التي أجرتها مؤسسات وطنية ودولية أخرى، تؤكد وجود أدلة دامغة على وقوع عدد كبير من الانتهاكات الجسيمة والمنظمة للقانون الدولي الإنساني، والتي ينطبق عليها توصيف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بموجب ميثاق المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة. ومن بين هذه الجرائم: القتل العمد، بما في ذلك قصف منازل أثناء وجود سكانها فيها، والاستخدام العشوائي للقوة المفرطة في المناطق المدنية، واستهداف المدنيين والأعيان المدنية دون تمييز أو تناسب أو ضرورة عسكرية.

يضاف إلى ذلك، الأثر الذي أحدثته ممارسات قوات الاحتلال ضد سكان قطاع غزة، كالعقوبات الجماعية وتدمير خطوط المياه والكهرباء، وتدمير الطرق ومحطات المياه التي تغذي أحياء ومناطق سكنية بكاملها في قطاع غزة، والتسبب بقدر كبير من المعاناة بفعل انقطاع التيار الكهربائي والمياه ونقص الطعام والدواء بعد سنوات من الحصار والإغلاق،

والمعاناة النفسية التي تسببت بها الهجمات الكثيفة على المناطق السكنية وأعمال القتل والتدمير، والاستخدام العشوائي لإنذار المدنيين في كل مناطق قطاع غزة، بحيث لم يكن هناك مكان واحد يأمن فيه المدنيين على أنفسهم.

عليه، لقد اتضح جلياً أن ارتكاب قوات الاحتلال لهذه الجرائم إنما يشكل سياسة رسمية متبناة على أعلى المستويات القيادية في دولة الاحتلال. وهو ما يعززه تصريحات قادة سياسيين وعسكريين التي تهدد بقتل المدنيين وتدمير منازلهم، والتي تحرض قواتها على ذلك والزعم بأن قطاع غزة لا يوجد فيه مدنيون.

إن هذا السلوك أنما يؤكد قناعة راسخة لدى المطلعين على أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بأن دولة الاحتلال لا تملك الإرادة الأخلاقية اللازمة للتحقيق في جرائم قواتها، بل أنها تتعمد وتشجع تلك القوات على ارتكاب الجرائم، بدليل تصريحاتها الدائمة التي تشجع على مزيد من القسوة والدموية والتي تؤكد أن القيادة السياسية تؤمن الحماية الكاملة لقواتها.

وتشير المنظمات في هذا الصدد إلى أن امتناع دولة الاحتلال عن إجراء تحقيق وفقاً للمعايير الدولية ذات العلاقة، وتوفيرها الحماية والحصانة لعناصر الجيش والحكومة الذين ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الجرائم- وهذا ما كشفته التجارب السابقة وتعززه التجربة الأخيرة - يلقي المسئولية على كاهل المجتمع الدولي، الذي يتحمل مسئولية قانونية وأخلاقية خاصة تجاه ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم إلى المحاكمة وفقاً لمتطلبات وشروط القانون الدولي المتعلقة بمحاكمة مجرمي الحرب.

عليه، فإن منظمات حقوق الإنسان تجدد استنكارها الشديد للجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، والتي لا تزال مستمرة من خلال العقوبات الجماعية والحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع. كما تجدد منظمات حقوق الإنسان شجبها تشجيع إسرائيل لقواتها على ارتكاب مزيد من الجرائم من خلال توفيرها الحماية والحصانة لهم. وتطالب المنظمات المجتمع الدولي بالقيام بواجباته القانونية والأخلاقية من خلال إنهاء الحصار على قطاع غزة تمهيداً لإعادة إعماره، والتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الاحتلال في قطاع غزة تمهيداً لمحاكمة ومحاسبة مرتكبيها.

انتهى

مواطن يسير وسط الأنقاض خارج مبنى تضرر بشدة في مدينة غزة بعد استمرار الغارات الجوية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية خلال الليل. (محمود حمص/ فرانس برس)

ملاحظات

ملاحظات

للتواصل مع المؤسسات

مدينة غزة: حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، مدينة غزة (مقر السفارة الروسية سابقاً).

ص.ب ٥٢٧٠

هاتف: ٢٨٢٠٤٤٢ ٨ ٩٧٠ +

فاكس: ٢٨٢٠٤٤٧ ٨ ٩٧٠ +

www.mezan.org

مدينة غزة: مجمع الرؤيا – الطابق ١٢ شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني" مقابل جامعة الازهر وبجوار الهلال الأحمر–دكتور حيدر عبد الشافي – غزة

ص.ب ١٣٢٨

هاتف: ٢٨٢٤٧٧٦ / ٢٨٢٥٨٩٣ / ٢٨٢٣٧٢٥ ٨ ٩٧٠ +

فاكس: ٢٨٣٥٢٨٨ ٨ ٩٧٠ +

www.pchrgaza.org

٥٤ الشارع الرئيسي، الطابق الثاني والثالث – مقابل دير اللاتين
كنيسة مار أندراوس الإنجيلية – قاعة البروتستانت

ص.ب ١٤١٣ – رام الله – الضفة الغربية – فلسطين

هاتف: ٩/ ٧/ ٢٩٥٤٦٤٦ ٢ ٩٧٠ +

فاكس: ٢٩٥٤٩٠٣ ٢ ٩٧٠ +

www.alhaq.org

عن المؤسسات:

مؤسسة الحق هي مؤسسة حقوق إنسان فلسطينية غير حكومية، مقرها مدينة رام الله - الضفة الغربية. تأسست عام ١٩٧٩ بهدف توطيد مبدأ سيادة القانون، وتعزيز صون حقوق الإنسان واحترامها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتتمتع مؤسسة الحق بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة. كما أن مؤسسة الحق فرع لجنة «الحقوقيين الدوليين - جنيف»، وعضو في شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (دولية) -نيويورك، الشبكة الأوروبية المتوسطية (اليورومتوسطية) لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والتحالف الدولي للموئل، ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو مؤسسة حقوقية مستقلة تأسس عام ١٩٩٥ ومقره مدينة غزة. يتمتع المركز الفلسطيني بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة. كما ان المركز عضو لجنة «الحقوقيين الدوليين - جنيف»، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والشبكة الأوروبية المتوسطية (اليورومتوسطية) لحقوق الإنسان، ومجموعة المساعدة القانونية الدولية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والتحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام.

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة حقوقية مستقلة غير حزبية وغير حكومية مقرها قطاع غزة. منذ إنشاء مركز الميزان في عام ١٩٩٩، كرسَّ جهوده في تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها، ودعم ضحايا انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتعزيز أسس الديمقراطية في المجتمع ونظامه السياسي والمشاركة السياسية للمواطنين، واحترام سيادة القانون في غزة.